التقاضي الالكتروني ودوره في تحقيق العدالة الناجزة

د. إبراهيم حمدان أحمد محمد

مدرس قانون المرافعات

كلية الحقوق- جامعة اسيوط

(ISSN: 2537- 0758)

التقاضي الالكتروني ودوره في تحقيق العدالة الناجزة

د. إبراهيم حمدان أحمد محمد

ملخص البحث

تتحدث الدراسة عن التقاضي الإلكتروني، والذي يعني إلكترونية القضاء، وبمعنى آخر هو نظام قضائي معلوماتي يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الإنترنت، وعبر البريد الإلكتروني بغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الأحكام الكترونيًا.

وبذلك، نكون بصدد آلية جديدة لتطبيق نظام قضائي جديد قائم على أسس وقواعد وتشريعات وأحكام قضائية في ظل عصر المعلوماتية والتقنية الرقمية، والتي جعلت من العالم عبارة عن قرية صغيرة.

وقد عرفت هذه الدراسة ماهية التقاضي الإلكتروني وأهميته، وكذلك خصائصه، كما تعرضت هذه الدراسة لإجراءات إقامة الدعوى وإعلانها إلكترونيًا، وذلك من حيث إجراءات القيد بالسجل، والتوقيع الإلكتروني، وسداد الرسوم، وأيضًا إجراءات رفع الدعوى، من حيث انعقاد الخصومة، وسيرها والحكم في الدعوى.

كما تعرضت الدراسة لماهية المحكمة الإلكترونية وآليات التقاضي في المحكمة الإلكترونية، وكذلك الصعوبات التي تواجه التقاضي الإلكتروني وآثاره.

وقد اختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج ذات الأهمية، وكذلك وبعض التوصيات التي تم اقتراحها لعلها تلقى القبول.

Summary:

The study talks about electronic litigation, which means electronic judiciary, in other words, it is an informational judicial system under which all litigation procedures are applied through the electronic court by computers connected to the Internet, and via e-mail for the purpose of speeding up the adjudication of cases and facilitating their procedures for litigants and implementing judgments electronically.

Thus, we are facing a new mechanism to implement a new judicial system based on foundations, rules, legislation and judicial rulings in light of the age of information and digital technology, which has made the world a small village.

This study has defined the nature of electronic litigation and its importance, as well as its characteristics, and this study has also dealt with the procedures for filing and announcing the lawsuit electronically, in terms of procedures for registration in the register, electronic signature, payment of fees, as well as procedures for filing a lawsuit, in terms of the convening of the litigation, its conduct and the judgment in the lawsuit.

The study also dealt with the nature of the electronic court and litigation mechanisms in the electronic court, as well as the difficulties facing electronic litigation and its effects.

The study concluded with a set of important findings, as well as some recommendations that were proposed for acceptance.

المقدمة

أولاً: موضوع الدراسة:

نتيجة للتطور التكنولوجي الذي تجسد في انتشار أجهزة الحاسوب الآلية ذات المستوى العالي، والمتطور بشكل مستمر، والبرامج المتقدمة، وشبكات الاتصال؛ لذلك أفرزت العقود الأخيرة ثورة من نوع آخر متصلة بوسائل الإعلام والاتصال التي قربت جميع البشر بعضهم لبعض، وأتاحت فرصًا للاطلاع على المعلومات وتبادلها.

وقد تولد عن ثورة الاتصالات والتكنولوجيا، العديد من التطبيقات التي أثرت تأثيرًا بالغًا في عدد كبير من أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي، وكان من أهمها ظهور التجارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني...إلخ.

لذلك، ثار التساؤل التالي: هل تستطيع المحاكم– بمفهومها التقليدي وإجراءاتها الورقية– أن تواجه تحديات العصر؟ ماذا سيحل بمرفق العدالة إذا انتقلت الدول برمتها نحو تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية، وانتقلت معظم هياكل المجتمع المدني والاقتصادي والإعلامي إلى البيئة الإلكترونية، وبقي هذا المرفق منعزلاً بأدائه التقليدي؟

لذلك، ولهذه الأهمية لمرفق القضاء، حتى يواكب متطلبات العصر، ظهرت الحاجة إلى وجود محكمة إلكترونية وتقاضي إلكتروني، والذي مهد لوجوده ظهور المحامي الإلكتروني في جميع أنحاء العالم، وتقديمه استشاراته عبر شبكة الإنترنت، فأعفي التقاضي الإلكتروني من خلال المحكمة الرقمية المحامي والمتقاضي وجميع الفاعلين من الانتقال إلى المحاكم، وحلت– إلى حد كبير– مشكلة اكتظاظ المحاكم بالمتقاضين

(ISSN: 2537- 0758)

ووكلائهم، ليكون التقاضي الالكتروني من خلال المحكمة الإلكترونية، من أهم المخرجات الأساسية في تحقيق النمو والتطور للحكومة الإلكترونية.

ثانياً: أهمية الدراسة.

يفرض التقاضي الإلكتروني أسلوبًا غير مألوف في تسيير الإجراءات والمعاملات القضائية، وذلك بالتحول من الإجراءات المعتمدة كليًا على الورق (التقليدية) إلى استخدام الوسائل الإلكترونية المستحدثة، في قيد الدعوى ومباشرة إجراءاتها، وحفظ ملفاتها.

فتقوم المحكمة الإلكترونية على فكرة ربط الأجهزة القضائية كلها، وضمها ضمن إطار تفاعلي واحد، وذلك يستلزم ابتداءً ميكنة عمل كل دائرة قضائية على حدة، وربطها معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية، ولتجري الاتصالات بين المؤسسات القضائية عبر الوسائل ذاتها، ولتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق الورقية، والملفات، والأرشيف، على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات، وسرعة استرجاعها والربط فيما بينها.

وتبدو أهمية التقاضي الإلكتروني، أنه نظام يباشر الدعوى ويباشر إجراءات الدعوي بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت)، وبرامج الملفات المحسوبة إلكترونيًا، للنظر في الدعاوى والفصل فيها واصدار الأحكام، وذلك بهدف الوصول إلى فصل سريع في الدعاوى والتسهيل على المتقاضين، الامر الذي يحقق العدالة الناجزة المرجوة.

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع.

تكمن أسباب اختياري لموضوع "إجراءات التقاضي الإلكتروني" إلى الأسباب التالية:

١- أنه من الموضوعات الحديثة ذات الأهمية البالغة في مجال التقاضي الالكتروني الذي يحتاج الي المزيد من الدراسات للوصول لافضل النتائج.

٢- أن اشكالية التقاضي الإلكتروني والصعوبات التي تعتري تطبيقه كثيرة ولا يستهان بها، ولعلنا- هنا- نستطيع أن نحددها من خلال طرح مجموعة من التساؤلات التي سوف نسعى جاهدين للإجابة عليها وايجاد الحلول اللازمة.

رابعاً: إشكالية الدراسة.

اعتاد العاملون في المجال القضائي على المحكمة بمفهومها التقليدي وإجراءاتها الورقية، لكن مع التطور والحداثة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح لا

مفر للأنظمة القضائية– من خلال المحاكم والتقاضي– أن تواكب هذا التطور، نحو تبني مفهوم التقاضي الإلكتروني من خلال محاكم إلكترونية، لكن هذا المفهوم طرح علامات استفهام كبرى حول مدى استيعاب فكرة إنجاز المتقاضين ومحاميهم جميع إجراءات التقاضي بوسائل إلكترونية، وهل سيتقبل عدم الحضور الشخصي للمحاكم من قبل الأطراف والاستعاضة عن ذلك بتقديم المرافعات وتحضير الشهود والخبراء ومناقشتهم عبر الانترنت، وما يرافق العملية القضائية من اعلانات وتوثيقات بطرق ووسائل الكترونية، وعليه فإن إشكالية البحث تكمن في "مدى إمكانية استيعاب وجود تقاضي إلكتروني شامل ومكتمل من خلال المحكمة الإلكترونية".

خامساً: منهجية الدراسة.

استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات وتصنيفها بهدف الوصول إلى الحقائق الشاملة لنظام التقاضي الإلكتروني، وما يتضمنه ذلك من تحديد للإطار العام المنظم لهذه المسألة، وتطلب الأمر– أيضًا– استخدام المنهج التحليلي والاستقرائي من خلال الاطلاع على التشريعات القانونية لإجراءات التقاضي، إضافة إلى التشريعات المنظمة للمعاملات الإلكترونية، واستقراء هذه النصوص وتحليلها وتفسيرها، بما يسهم في الوصول إلى مدى إمكانية تطوير القضاء من خلال اللجوء إلى التقاضي الإلكتروني.

سادساً: خطة الدراسة.

المقدمة.

المبحث التمهيدي: ماهية التقاضي الإلكتروني.

المطلب الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني وأهميته.

المطلب الثاني: خصائص التقاضي الإلكتروني.

الفصل الأول: إجراءات إقامة الدعوى وإعلانها إلكترونيًا.

المبحث الأول: إجراءات القيد بالسجل.

المطلب الأول: إجراءات التسجيل.

المطلب الثاني: التوقيع الإلكتروني.

المطلب الثالث: سداد الرسوم وغيرها إلكترونيًا.

المبحث الثاني: إجراءات رفع الدعوى.

المطلب الأول: انعقاد الخصومة.

الفرع الأول: انعقاد الخصومة بالإعلان.

الفرع الثاني: انعقاد الخصومة بالحضور.

(ISSN: 2537- 0758)

المطلب الثاني: سير الخصومة والحكم في الدعوى.

الفصل الثاني: المحكمة الإلكترونية والصعوبات التي تواجه التقاضي الإلكتروني وآثاره.

المبحث الأول: المحكمة الإلكترونية.

المطلب الأول: ماهية المحكمة الإلكترونية.

المطلب الثاني: آليات التقاضي في المحكمة الإلكترونية.

المبحث الثاني: الصعوبات التي تواجه التقاضي الإلكتروني وآثاره.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه التقاضي الإلكتروني.

المطلب الثاني: آثار التقاضي الإلكتروني.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

الفهرس.

المبحث التمهيدي
ماهية التقاضي الإلكتروني

استلزم تحقيق العدالة العمل على استغلال التطور العلمي والتكنولوجي وثورة الاتصالات في مجال القضاء، لما في ذلك من توفير للوقت والجهد معا في المعامات القضائية، وتبسيط إجراءات التقاضي، إضافة إلى ضمان حماية أوراق الدعوى ومستنداتها وبياناتها .وبذات الوقت تسهيل الاطلاع عليها من قبل الأطراف دون الانتقال إلى مبنى المحكمة، وانعكاس ذلك على تلافي البطء في التقاضي والحد من إطالة أمد التقاضي.

ويعتبر التقاضي الإلكتروني نقلة نوعية في مجال الحياة المعاصرة، لارتباطها بالمستحدثات التكنولوجية ونظم المعلومات، حيث تسهل عملية تحويل البيانات إلى معلومات يمكن التعامل معها بشكل يومي، ونجده يمتاز على مستوى الجهات القضائية المختلفة بسرعة وسهولة الاتصال وإمكانية إرسال الوثائق والمستندات بين الأطراف المتعددة عن النظام التقليدي.

ولكي نسلط الضوء على مضمون أو مفهوم التقاضي الإلكتروني، سوف أتناول أولاً تعريفه وأهميته، ثم أعرض لخصائصه، **وذلك على النحو التالي:**

المطلب الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني وأهميته.

المطلب الثاني: خصائص التقاضي الإلكتروني.

المطلب الأول
تعريف التقاضي الإلكتروني وأهميته

في ظل العصر الراهن ولاختصاص الوقت والجهد وإيصال الحق إلى صاحبه بأبسط وأسرع الطرق، فإن تطبيق التقاضي الإلكتروني له أهمية كبيرة خصوصًا في الثورة العلمية التقنية التي يشهدها العالم، والتي فاقت كل التصورات، خاصة في مجال الاتصالات.

وسوف أتناول فيما يلي، تعريف التقاضي الإلكتروني، **ثم أعرض لأهميته من خلال التقسم التالي:**

الفرع الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني.

الفرع الثاني: أهمية التقاضي الإلكتروني.

الفرع الأول
تعريف التقاضي الإلكتروني

أولاً: التعريف اللغوي للتقاضي الإلكتروني.

١- تعريف القضاء.

القضاء لغة، يأتي بمعنى الفصل في الحكم في قوله سبحانه: "**ولولا كلمة سبقت من ربك إلى أجلٍ مسمى لقُضيَ بينهم**"[١]. أي لفصل الحكم بينهم، ومنه فصل القاضي بين الخصوم، أي قطع بينهم في الحكم، ويقال قضى يقضي فهو قاضي إذا حكم وفصل وقضاء الشيء وغمضاؤه والفراغ والانتهاء منه[٢].

القضاء في الاصطلاح: هو الفصل بين الناس في الخصومات حسمًا لتداعي وقطعًا بالأولية الشرعية، وهذا التعريف شامل تتدرج فيه جميع الولايت الخاصة بالقضاء، وتكون جزءًا منه، كما أنه يمنع دخول الولايات الأخرى التي لا تختص ولا تندرج تحته، لأنها ليست للفصل الملزم للخصومات، ولكنها لبيان الحكم الشرعي في الواقعة وجه العموم والشمول[٣].

---

(١) سورة الشورى، الآية ١٤.

(٢) د. نصيف جاسم محمد القرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للدراسات القانونية والسياسية، جامعة بابل، العراق، بدون تاريخ نشر.

(٣) د. خشاب بدرة، التقاضي الإلكتروني، خشاب بدرة، رسالة ماجستير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية ٢٠٢١، ٢٠٢٢م.

(ISSN: 2537- 0758)

٢- تعريف التقاضي الإلكتروني لغويًا.

تضمنت قواميس **اللغة**- لاسيما العربية- عدة تعريفات لكلمة "**التقاضي**"، حيث اختلفت باختلاف استعمالاتها، فالقاضي في لغة العرب كلمة مشتقة من الفعل قضى، يقضي، قضاءً وقضيًا، فهو قاضٍ، والجمع: قُضاة، والفعل تقاضَى، والمفعول: مُتقاض، أي ما يأخذه الوسيط مقابل صفقة بيع أو شراء قضى غرضه أي ناله، أتمه، وفرغ منه، ويقال تقاضى المخاصمان إلى القاضي: تحاكم وترافع إليه(٤).

أما بالنسبة **للتعريف اللغوي** لكلمة "**إلكتروني**"، فنجده عرض باستعمالاته، فيقال شهادة التوثيق الإلكتروني، بمعنى شهادة تثبت العلاقة ما بين موقع والمحرر الإلكتروني المنسوب إليه، وتكون صادرة عن جهة التوثيق، ويقال كذلك: توقيع إلكتروني، وهو ما يوضع على محرر الكتروني، ويتخذ شكل حروف أو ارقام أو رموز أو إشارات أو غيرها، حيث يكون له طابع خاص به يسمح بتحديد الشخص الموقع ويميزه عن غيره(٥).

٣- تعريف التقاضي الإلكتروني فقهيًا.

التقاضي الإلكتروني والتقاضي التقليدي مصطلحان يتفقان في الموضوع، وكذلك أطراف الدعوى، فكلاهما يهدف إلى تمكين الشخص من رفع دعواه أمام المحكمة المختصة قضائيًا، التي تنظر في النزاع وتصدر حكمًا بشأنه، لكنهما يختلفان في طريقة التنفيذ، ففي إطار التقاضي عن بعد يتم التنفيذ عن طريق الوسيط الإلكتروني، الأمر الذي يجعله يتميز بعديد من الخصائص(٦).

لقد تعددت التعريفات بشأن مصطلح "التقاضي الإلكتروني"، فقد اختلف الفقهاء كل من وجهة نظر مختلفة عن الآخر، شكلاً ومضمونًا، فمنهم من استعمل مصطلح "التقاضي الإلكتروني"، ومنهم من استعمل مصطلح "التقاضي عن بعد"، ومنه من استعمل مصطلح "المحاكمة الإلكترونية أو الافتراضية"، وغيرها، وهو ما سوف نوضحه على نحو ما يلي:

---

(٤) في المعنى اللغوي لكلمة "تقاضي"، انظر: قاموس المعاني الجامع، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: wwww.almaany.com

(٥) المرجع السابق، ذات الموضع.

(٦) د. ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة الفكر، العدد ١٣، فبراير ٢٠١٦م، ص٢١٦.

فإذا ما اعتبرها التقاضي الإلكتروني وظيفة أو نشاط يعرف بأنه: "عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيًا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختصة وإصدار قرار بشأنها، بالقبول أو الرفض، وإرسال إشعار بذلك إلى المتقاضي يفيده علمًا بما تم بشأن هذه المستندات"[٧].

فبناء على هذا التعريف، ينعقد التقاضي عن بعد بمجرد قيام المتقاضي أو محاميه بإقامة الدعوى الإلكترونية وذلك بإرسال عريضة الدعوى بواسطة البريد الإلكتروني إلى المحكمة المختصة، وذلك من خلال موقع مخصص لهذا الغرض، بدلاً من الورق والطريقة التقليدية"[٨].

كما عرفه جانب آخر من الفقه، بأنه: "الحصول على صور الحماية القضائية، عبر استخدام الوسائل الإلكترونية لمساعدة العنصر البشري، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التقنية التي تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات، مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية[٩].

ويعرفه البعض الآخر بأنه: سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة بالنظر في الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد على منهج تقنية الربط الدولية (الإنترنت)، وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية، بالنظر في الدعاوى والفصل فيها، وتنفيذ الأحكام بهدف الوصول للفصل السريع في الدعاوى والتسهيل على المتقاضين[١٠].

---

(٧) د. خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، ص١٣.

(٨) د. رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد ٢٥، ٢٠١٩م، ص٣٩٣.

(٩) د. أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٤م، ص٤.

(١٠) د. حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م، ص٥٧.

(ISSN: 2537- 0758)

ويُعرف– أيضًا– بأنه: "استخدام وسائل تقنية للاتصالات المرئية والسمعية الإلكترونية في مباشرة الدعوى القضائية وحتى الفصل في المنازعات القضائية عن بعد"(١١).

ويصفه آخرون بأنه: "نظام قضائي معلوماتي جديد يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الإنترنت وعبر البريد الإلكتروني، لغرض سرعة الفصل في الدعاوى، وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين"(١٢).

نخلص من التعاريف السابقة، أن التقاضي الإلكتروني، يغني المحامين والمتقاضين عن القيام بالإجراءات العادية التقليدية، ويغني عن تقديم الكميات الهائلة من الأوراق والمستندات المرتبطة بالقضية والتي تمتلئ بها قاعات وغرف المحاكم، كما يخفف من التزاحم على القاضي الذي يكتنف قاعات الجلسات من قبل المتقاضين، وأيضًا يسمح للمحاكم بأداء وظيفتها بطريقة أكثر فعالية، ويوفر هذا النظام إمكانية استلام المستندات في أي وقت يوميًا حتى في أيام الإجازات والعطلات الرسمية.

الفرع الثاني
أهمية التقاضي الإلكتروني

طبقًا لمفهوم المعاملات الالكترونية ووسائل استخدامها، فإن نظام "التقاضي الإلكتروني" يقوم على استخدام شبكة الاتصال العالمية (الإنترنت) لتسجيل الدعاوى ومتابعتها وتقديم المستندات المتعلقة في الدعوى كافة، بحيث يتم تحويل الإجراءات الاعتيادية الورقية إلى إجراءات الكترونية، حيث يقوم هذا النظام على فكرة التخلي عن استعمال الوثائق الورقية في الإجراءات والمراسلات بين أطراف التقاضي كافة، حيث تتم هذه الإجراءات بينهم الكترونيًا دون استخدام الأوراق، وهو ما يؤمن وجود المحكمة في كل مكان وفي كل وقت عبر شبكة الإنترنت، الأمر الذي يؤدي إلى سرعة البت في الدعاوى من جهة، وتوفير الجهد والمال على المتقاضين ومحاميهم من جهة أخرى، كما ينعكس استخدام الوسائل الالكترونية في التقاضي على مساعدة القضاء في التجميع

(١١) د. حسينة شرون، د. عتيقة معاوي، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مداخلة بمناسبة ملتقى وطني حول التقاضي الإلكتروني، المسيلة، سنة ٢٠١٩م، ص٤.

(١٢) د. أخلف سامية، التقاضي الإلكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر ٢٠٢١م، ص٢١

والتخزين والحفظ وفي الإعلانات والإخطارات أو في تبادل الوثائق بين الخصوم أو ممثليهم(١٣).

وكذلك، يساعد هذا التحول في واقع الأمر على إمكانية الوصول إلى الوثائق والمستندات الإلكترونية المتعلقة بالدعوى من قبل أطراف الدعوى والاطاع عليها بسهولة وأسرع مما هو عليه في الملفات الورقية في نظام التقاضي التقليدي، عاوة على المساهمة في التخلص من الكميات الهائلة للملفات الورقية للدعاوى التي تكاد تمتلئ فيها غرف المحاكم وتخفيض تداولها وتخزينها، خاصة فيما يصاحب تخزين هذه الملفات الورقية للدعاوى من عشوائية في التخزين وما يترتب عليها من ضياع وفقدان لها .وبهذا يمكن تخفيض المساحات المخصصة لخزن الملفات في المحاكم واستخدامها في أمور أخرى تغطي نشاطات المحكمة(١٤).

ورغم أهمية النظام القضائي الإلكتروني، إلا أن هنالك صعوبات تعترض التطبيق الشامل لهذا النظام، خاصة ما قد يعترض هذا النظام من انتشار الفيروسات على الأجهزة الالكترونية، التي تؤدي إلى تدمير محتويات برامج الحاسوب، أو تعرضه لعمليات القرصنة الإلكترونية، والتي لها مخاطر كبيرة على البيانات والمستندات المخزّنة على شبكة الإنترنت والمتعلقة بالدعوى المنظور فيها أمام القضاء(١٥).

وفي حقيقة الأمر، لا تؤثر هذه الصعوبات على نظام التقاضي الإلكتروني بصورة مؤثرة، خاصة مسألة الخروقات والقرصنة الإلكترونية، وذلك عند إيجاد حماية تقنية لهذا النظام تضمن وتكفل مواجهة الخروقات التي يمكن أن تطال آلية عمل التقاضي الإلكتروني(١٦).

---

(١٣) د. خالد ممدوح إبراهيم، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، ص٣٤ وما بعدها.

د. صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية، المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، دمشق، ٢٠١٢م، ص١٧٢.

(١٤) د. هادي الكعبي، د. نصيف الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٨، العدد الأولن العراق، جامعة بابل، ٢٠١٦، ص٢٨٥.

(15) German, P., Lectronic litigation systems- a comparison of security issues between web- based litigation and traditional paper based methods. Elaw Journal Murdoch University, nol 13, no.2, Australia, 2006, p. 254- 268.

(١٦) د. أسعد منديل، التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، مرجع سابق، ص١٠٥.

(ISSN: 2537- 0758)

وتظهر هذه الحماية بشكل رئيس من خلال تشفير بيانات المحكمة كتدبير احترازي بغية مواجهة الجرائم المرتكبة باستخدام التقنيات العلمية الحديثة والتدخات غير المشروعة من الغير بقصد ضمان عدم تسرب البيانات والمعلومات المخزنة إلكترونياً إلى الغير، بحيث يقوم الترميز أو التشفير بالحيلولة دون الدخول غير المشروع للغير في الاتصالات والمبادلات التي تتم بين المحكمة الإلكترونية والخصوم أطراف الدعوى القضائية، كون يكون أمام نص مشفر عبارة عن رموز غير مفهومة، إذ تتولى الشبكة الفنية المختصة القائمة على إدارة التقاضي الإلكتروني تحديد الأشخاص المخولين بالدخول إلى نظام المعلومات وتسجيل الدعاوى القضائية والاطلاع عليها كالقضاة والمحامين والخبراء وأطراف الدعوى وموظفي المحكمة[١٧]. أضف إلى ذلك، تظهر الحماية التقنية[١٨] من خلال تأمين سرية البيانات، من حيث توفير الحماية لمحتوى بيانات ومعلومات الدعوى الإلكترونية ضد محاولات التغييّر أو التعديل أو التزوير خلال مراحل تبادل اللوائح والوثائق إلكترونياً مع ضمان التحقيق مع شخصية المرسل للمحافظة على سرية البيانات والمعلومات المتعلقة بأطراف الدعوى القضائية الإلكترونية[١٩].

وقد تظهر صعوبات متعلقة بضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الإلكترونية ومظاهر الأُمّية الإلكترونية لدى العديد من المواطنين، إلا أن ذلك يتم معالجته من خلال سعي الدولة إلى تحديد هذا القطاع في نظام الحكومة الإلكترونية وتطويره، والذي ينصب في النتيجة على تطوير شبكة الاتصالات الإلكترونية، إضافة إلى عقد ورشات تدريبية على استخدام هذه الوسائل الإلكترونية في المعاملات الحكومية إضافة إلى الإجراءات الخاصة في التقاضي الإلكتروني.

---

(١٧) د. صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية، مرجع سابق، ص١٦٩.

د. محمد الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣م، ص١٠٩.

(18) Ncyiyna, Dan J. Open access: Barriers and opportunities for lower income countries international seminar on ppen access for developing countries, Salvador bahia, 2015.

(١٩) د. حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، مرجع سابق، ص٦٣.

J. Broad, Rising use of computer, Network raises issues of security and law N.Y. Times aug 26, 1983, A1. Col.

وبوجه عام، يبقى نظام التقاضي الإلكتروني ذو أهمية بالغة في تطوير مرفق القضاء لما يتمتع به من خصائص يتميز بها عن القضاء التقليدي، من حيث تسهيل إجراءات التقاضي والسرعة في البت والفصل في الدعاوى القضائية بالتوازن مع تحقيق وضمان حقوق التقاضي وإرساء مبدأ العدالة بين المتقاضين .وهو ما دفع الدول إلى الأخذ بنظام التقاضي الإلكتروني وتطبيقه في مرافق القضاء، وإن كانت هذه التجارب تختلف فيما بين الدول من حيث المرحلة التي وصلت إليها في نظام التقاضي الإلكتروني.

المطلب الثاني
خصائص التقاضي الإلكتروني

ان أهم ما يتميز به نظام التقاضي عن بعد مجموعة من الخصائص تجعله يختلف عن التقاضي بالطرق التقليدية ويواكب التطور في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات التي أحدثت نقلة نوعية في مجالات الحياة المعاصرة حيث يتميز الاول عن الثاني بسرعة وسهولة الاتصالات وامكانية ارسال الوثائق والمستندات بين الأطراف المتعددة، مما يؤدي إلى توفير الجهد والوقت والكلفة[٢٠]. ويعتمد التقاضي عن بعد وبشكل اساسي على شبكات الاتصالات والمعلومات والتي من اهمها الانترنت، ويعتبر جهاز الحاسوب الوسيط الالكتروني بين طرفي التقاضي، على أن يكون هذا الجهاز متصلا بشبكة الاتصالات الدولية التي تقوم بنقل التعبير عن الارادة الكترونيا لكل من الطرفين المتقاضين وكذلك المتعاقدين في ذات اللحظة رغم انفصالهم مكانياً ويمكن أن نحدد أهم الخصائص الرئيسية التي يتميز بها النظام وهي كالتالي:-

أولا: **مغادرة النظام الورقي واستخدام النظام الالكتروني**

إن أهم ما يميز اجراءات التقاضي الالكتروني، هو عدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الاجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي، حيث تتم بينهم إلكترونيا دون استخدام الاوراق، وهو ما يتفق مع الغرض من التقاضي عبر الانترنت وهو خلق مجتمع

(٢٠) د. عبدالرسول عبدالرضا الأسدي، تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، بحث منشور في المكتبة القانونية لكلية القانون، جامعة بابل، عام ٢٠١٣م، ص ٧٤.

(ISSN: 2537- 0758)

المعاملات اللاورقية[٢١]. لذلك نجد أن الدعائم الالكترونية سوف تحل محل الدعائم الورقية، بحيث تصبح الرسالة الالكترونية هي السند القانوني الذي يمكن طرفي النزاع من اعتماده في حالة نشوئه، مما يثير موضوع أدلة الاثبات الالكترونية واثرها باعتبارها من العوائق التي تتصدى لعملية نمو وتطور التقاضي عن بعد؛ لكن استخدام المستندات والوثائق الالكترونية وكل ما يتصل به ابتداء من عملية كتابته أو حفظه أو نقله أو استرجاعه وفق تقنيات متعددة له مميزات عديدة أهمها التخلص من الكميات الهائلة للملفات الورقية للدعاوى التي تكاد تمتلئ فيها غرف المحاكم وتخفيض تداولها وتخزينها إلى الحد المعقول، وكذلك التخلص من عملية التخزين العشوائي لملفات الدعاوى وما يترتب عليها من ضياع وفقدان لها.

وبهذا يمكن تخفيض المساحات المخصصة لحفظ الملفات في المحاكم واستخدامها في أمور أخرى تغطي نشاطات المحكمة ، ومن الجدير بالذكر بأن الوثائق والمستندات الالكترونية يمكن الوصول اليها والاطلاع عليها بسهولة واسرع مما هو عليه الحال في الملفات الورقية.

ثانيا: إرسال المستندات والوثائق الكترونيا وعبر الانترنيت

تتيح لنا شبكة الانترنت إمكانية إرسال المستندات والوثائق وبعض الرسائل إلكترونيا، مثل الكتب والأبحاث والتقارير الالكترونية، إلى جانب بعض الخدمات كالاستشارات القانونية والطبية

ان المقصود بمصطلح (download) تنزيل عن بعد هو نقل أو استقبال أو تنزيل أحد الرسائل أو البرامج أو البيانات عبر الانترنت الى الحاسوب الخاص للمستخدم، حيث يمكن نقل المستندات والملفات على الخط دون اللجوء للعالم الخارجي وهو عكس مصطلح (upload) الذي يقصد به التحميل عن بعد وهي عملية ارسال ملف او برنامج الى جهاز حاسوب آخر، لذلك نرى بأن الاجهزة الالكترونية (كالفاكس أو التلكس أو الانترنت) لها دور قانوني في تطبيق اجراءات التقاضي عن بعد، بحيث يكون معاونا للقضاء في التجميع والتخزين والحفظ او في الاعلانات والإخطارات أو في تبادل الوثائق بين الخصوم او ممثليهم[٢٢].

([٢١]) د. عصمت عبدالمجيد بكر، مجلة التشريع والقضاء، العدد ٢، حزيران، ٢٠١٣م، دار الكتب والوثائق ببغداد، ص١٠٢.

([٢٢]) د. فاروق محمد صادق الأعرجي، المحكمة الجنائية الأولية نشأتها وطبيعتها ونظامها الأساسي، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٢م، ص ٤٩.

ثالثا: استخدام الوسائط الالكترونية

إن من أهم خصائص التقاضي عن بعد هو استخدام الوسائط الالكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي وعبر شبكة الاتصالات الالكترونية ، حيث إن التقاضي عن بعد لا يختلف من حيث الموضوع أو الإطراف عن التقاضي التقليدي ولكنه يختلف فقط من حيث طريقة تنفيذه وكونه يتم باستخدام وسائط الكترونية، وتلك الوسائط هي التي دفعت إلى اختفاء الكتابة التقليدية التي تقوم على الدعائم الورقية لتحل محلها الكتابة الالكترونية التي تقوم على دعائهم الكترونية[٢٣].

يعتبر الحاسوب المتصل بشبكة الاتصالات الدولية الوسيط الالكتروني بين طرفي التقاضي والذي يتم بواسطته التعبير عن الإرادة الكترونيا، حيث يمكن أن يكون معاونا للقضاء في التجميع والتخزين والحفظ أو في الإعلانات والأخطار أو في الخبرة والاستماع لأقوال الشهود أو استجواب الخصوم أو سماع أقوالهم أو في تبادل المذكرات بين الخصوم أو ممثليهم وقد يكون بديلاً عن القضاء في القضايا المالية البحتة المحاسبية[٢٤]، أو البنكية أو قضايا النفقات أو الإرث أو الوصايا أو الوقف أو الضرائب أو الجمارك[٢٥].

رابعا: سرعة تطبيق إجراءات التقاضي

إن عملية تطبيق إجراءات التقاضي عبر شبكة الانترنت تحقق إنجازاً سريعاً في تطبيقها بين طرفي التقاضي، حيث تتم عملية إرسال واستلام المستندات والوثائق دون الحاجة لانتقالهما مرات عديدة لمقر المحكمة، لذلك تساهم في اختصار الزمن وتوفير الجهد وتقليل النفقات، وكذلك يؤدي عدم ذهابهم لمقر المحكمة إلى تقليل وامتصاص مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم وارتفاع جودة مستوى الخدمة المقدمة لإطراف الدعوى.

---

(٢٣) د. فهد زهران، جرائم الدعارة على الإنترنت، دار زهران، عمان، ٢٠٠٣م، ص٣٧.

(٢٤) د. القاضي محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، مرجع سابق، ١٢٧.

(٢٥) د. لورانس محمد عبيدات، إثبات المحرر الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م، ص٥٧.

(ISSN: 2537- 0758)

خامسا: إثبات إجراءات التقاضي

من المعروف بان الدعامة الورقية هي التي تجسد الوجود المادي للمعاملات التقليدية، ولا تعد الكتابة دليلاً كاملاً للإثبات إلا إذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي، إما التقاضي الالكتروني فيتم إثباته عبر المستند الالكتروني والتوقيع الالكتروني، فالمستند الالكتروني يتبلور فيه حقوق طرفي التعاقد، فهو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه الطرفان وتحديد التزاماتها القانونية والتوقيع الالكتروني هو الذي يضفي حجية على هذا المستند[٢٦].

لذلك نجد بان تقنية المعلومات في ظل العصر الحديث اجتاحت كل دول العالم وفرضت نفسها في كثير من تعاملات الحياة اليومية، وجعلت العالم بمثابة قرية صغيرة بلا حدود جغرافية بين القارات رغم بعد المسافات واختلاف التوقيت من خلال كثرة وتعدد وسائل الاتصال الحديثة، منها وسائل كتابية كالبرق أو التلكس، والبريد المصور (الفاكس)، أو وسائل صوتية كالهاتف العادي والمرئي والمحمول، والراديو أو وسائل مسموعة مرئية كالتلفاز والفيديو، أو وسائل كتابية صوتية مرئية كالأنترنيت.

حيث أصبحت وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات الجهاز العصبي للمجتمعات الحديثة نتيجة الربط بين المعلوماتية والاتصالات عن بعد في العالم غير الورقي... لذلك نرى من الضروري أن تتجه إرادة الفقهاء ومن خلال إبداعاتهم الفكرية إلى إقامة نظرية قانونية للمعلوماتية وإصدار التشريعات وزيادة أسس حماية أمن المعلومات وتوثيقها وتصديق المعلومات الالكترونية للتفاعل الحقيقي مع عصر تكنولوجيا المعلومات وهذا ما اتجهت له كثير من دول العالم ومنها مصر ومن خلال الاعتراف بالسند والتوقيع الالكتروني، خاصة في المادة (١٤) من قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لعام ٢٠٠٤م، والتي تنص على أنه: "للتوقيع الإلكتروني، في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية، ذات الحجية المقررة للتوقيعات في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، إذا روعي في إنشائه وإتمامه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون"[٢٧].

([٢٦]) د. محمود الكيلاني، قواعد الإثبات وأحكام التنفيذ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م، ص٧٦.

([٢٧]) صدر قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤م، في ٢١ أبريل سنة ٢٠٠٤م.

سادسا: استخدام الوسائل الالكترونية لدفع رسوم ومصاريف الدعوى

لقد تطورت في الآونة الاخيرة طرق السحب والايداع وحركة المال في العالم، فبدءا من بطاقات الاعتماد التي مارستها الشركات في امريكا مثل الفيزا كارت والماستر كارد مرورا بأجهزة (ATM) كخدمة مقيدة مقتصرة على البنوك وصولا الى الدفع الالكتروني ومن صوره الحديثة ما يسمى بالذهب الالكتروني (أي غولد) وقد اتسع هذا النطاق ليشمل شركات الاتصالات فأصبحت شركات الاتصال الخلوية تقدم خدمة اقرب لخدمة تحويل النقود، وهي خدمة تحويل بيانات تحمل قيمة مالية والمعروفة بخدمة تحويل الرصيد ويمكن اعتماد كثير من الخيارات لتحديد طرق وآلية دفع الرسوم[٢٨].

لذلك نجد أن وسائل الدفع الالكترونية (ELECTRONIC PAYMENT SYSTEM) قد حلت في التقاضي عن بعد محل النقود العادية انسجاما مع تطور التكنلوجيا الحديثة حيث انتجت تلك الوسائل كأسلوب حديث يواكب التطور لتسديد المدفوعات التي تمثل قيمة المعاملات الالكترونية عن طريق نظم الدفع الجديدة التي تعد عنصرا حيويا في رفع الدعوى أو قيدها الكترونيا بما لها من علاقة بسداد رسوم ومصاريف رفع الدعوى أو الغرامات والمطالبات، وباستخدام هذه الوسائل يمكن اضافة هذه الخاصية إلى خصائص التقاضي عن بعد انفة الذكر والتي يمتاز بها عن وسيلة دفع الرسوم المعروفة في القضاء العادي والتي تتطلب الحضور الشخصي للمحكمة ودفع الرسوم نقدا وما يترتب عليها من معاناة الحضور للمحكمة وتكاليف النقل.

سابعا: جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين

حقق التقاضي الالكتروني مميزات عديدة منها، تقليل مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم، ورفع جودة الخدمة المقدمة إلى جمهور المتقاضين، وتخفيض مساحة اماكن تخزين الملفات في المحاكم، ورفع فاعلية دورة العمل واطلاع افضل للجمهور وامكانية ربط معلومات الدعاوى بين المحاكم.

إن نظم إدارة الدعوى في التقاضي عن بعد تتم بوساطة مجموعة من التطبيقات وقواعد البيانات التي تهدف إلى خدمة العمل داخل المحاكم وهذه التطبيقات تستخدم لتجميع ، تنظيم ، معالجة ، تخزين ، ثم توزيع بيانات الدعوى الرئيسية داخل المحكمة والجهات الخارجية.

([٢٨]) لمعرفة المزيد من المعلومات المتعلقة بانتشار استخدام شبكة الإنترنت في كافة أنحاء العالم، انظر موقع مجلة (الاقتصادية) السعودية، التالي: www.eleqt.com

(ISSN: 2537- 0758)

لذلك فإن جميع تلك التطبيقات تؤدي إلى زيادة إنتاجية العاملين وتحسين أدائهم واختصار الوقت وتحسين الخدمات المقدمة للجمهور وتوفير المعلومات التي تخدم إدارة المحكمة من خلال خطوات الكترونية، على سبيل المثال: رقم الدعوى، تحديد الدائرة، منع تكرار تسجيل البيانات، جدول المواعيد، التبليغات وكذلك يمكن للمحكمة متابعة عملية رفع ونوع واعداد الدعاوى بدون جهد إضافي من العاملين وبدقة عالية، وكذلك متابعة أسباب تأخر الفصل في الدعاوى دون الرجوع إلى البحث في الملفات والسجلات، بالإضافة إلى امكانية طباعة الكثير من الأوراق المتداولة في الدعاوى، مثل: الإعلانات وأوامر تقدير الرسوم مع إعداد التقارير والاحصاءات الدقيقة والتفصيلية بما يمكنها من التبليغ والإشراف والرقابة... وكل هذا يتم من خلال وجود برامج إلكترونية متعددة.

الفصل الأول
إجراءات إقامة الدعوى وإعلانها إلكترونياً
(المحاكم الاقتصادية نموذجاً)

لقد تم تعديل قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٤٦ لعام ٢٠١٩ بغرض تطوير عمليات التقاضي في المحاكم الاقتصادية، حتى يؤتى الغرض منها، المتمثل في السرعة في فض المنازعات، وسهولة إجراءاتها.

ومن هذه التعديلات، هي الوسائل والإجراءات الإلكترونية للدعاوى أمام هذه المحاكم، والتي يشكل مجموعة أحكامها محكمة الكترونية بالمعنى الدقيق للمصطلح، ولتعمل– إلى جانب المحاكمة التقليدية– بمعنى أن رفع الدعوى يمكن أن يكون بالطريق التقليدي أو بالطريق الإلكتروني، حيث أجازت التعديلات رفع جميع الدعاوى التي تقع في نطاق اختصاص المحكمة الاقتصادية بالطريق التقليدي أو الالكتروني، ما عدا حالات الطعن على الأحكام، فيجري الطعن فيها بالطرق العادية[٢٩].

([٢٩]) انظر المادة (١٤) من قانون المحكمة الاقتصادية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩م، والتي تنص على ما يلي: "فيما عدا حالات الطعن بالنقض، يجوز إقامة الدعاوى التي تختص بها المحكمة الاقتصادية والطعن على الأحكام الصادرة فيها من الأشخاص والجهات المقيدة بالسجل الإلكتروني، وذلك بموجب صحيفة موقعة ومودعة الكترونيًا بالموقع المخصص لقلم كتاب المحكمة الاقتصادية المختصة. وتقييد الدعوى بعد سداد المدعي الرسوم والدمغات المقررة قانونًا الكترونيًا و.... ".

ويتم افتتاح الدعوى وقيدها وسداد الرسوم، وإعلان الدعوى– كذلك– إلكترونيًا أمام المحكمة الاقتصادية، وذلك ما نصت عليه المادة (١٧) من قانون المحاكم الاقتصادية[٣٠]، والسجل الإلكتروني هو موقع افتراضي على شبكة الإنترنت مخصص لتسجيل بيانات الأشخاص المسموح لهم برفع الدعوى أمام المحاكم الاقتصادية، وظيفته تمكين الخصوم من القيام بالإخطارات وتقديم الطلبات العارضة وتسجيل الأحكام التمهيدية الصادرة في الخصومة، وتعتبر الدعوى مرفوعة أمام القضاء بمجرد إيداع صحيفتها قلم الكتاب[٣١].

ومن آثار الثورة التكنولوجية الهائلة، أن بدأت الأنظمة القضائية في العديد من الدول استغلال هذه الثورة في البحث عن حلول لبعض إشكاليات التقاضي، وخاصة إشكالية بطء الإجراءات التي قد تؤثر على الحماية القضائية نفسها، ولا شك أن توفير هذه الحماية هو ما يهدف إليه القضاء الأساسي[٣٢]، مع ملاحظة أنه يجب أن نضع في

---

(٣٠) تنص المادة ١٧ من قانون المحكمة الاقتصادية على ما يلي: "مع عدم الإخلال بأحكام أي قانون آخر، يلتزم المخاطبون بأحكام هذا القانون بتحديد عنوان الكتروني مختار يتم الإعلان من خلاله، ويُنشأ بالمحاكم الاقتصادية سجل الكتروني موجد يخصص لقيد العنوان الإلكتروني المختار، ومنه البريد الإلكتروني الخاص بالجهات والأشخاص الآتية:

١- الدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة.

٢- الشركات المحلية والأجنبية أو أحد الأشخاص الاعتبارية الخاصة.

٣- مكاتب المحامين.

وتوافي الجهات الأشخاص المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة المحاكم الاقتصادية بعنوانها الإلكتروني المختار لقيده في ذلك السجل، كما يجوز للأشخاص الطبيعية القيد بهذا السجل، وبعد ذلك العنوان محلاً مختارًا لهم.

ومع ذلك، يكون لذوي الشأن الاتفاق على أن يتم الإعلان على أي عنوان الكتروني مختار آخر، على أن يكون ذلك العنوان قابلاً لحفظه واستخراجه.

(٣١) انظر: الطعن رقم ٤٩٢ لسنة ٧٥ ق، الصادر بجلسة ٢٠٢١/٥/١٩ الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

(٣٢) د. أحمد محمد عصام، أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الإلكتروني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ٢٠٢١م، ص٢.

(ISSN: 2537- 0758)

اعتبارنا أن الطريقة التي يتم بها إدخال المعلومات تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك لاختلاف الأنظمة القضائية المتبعة في كل دولة[٣٣].

ومن ناحية أخرى، دفع فقهاء القانون المشرع نحو إدخال التقنيات الإلكترونية في التشريع، وخاصة في إجراءات التقاضي، وذلك انطلاقًا من أنه لا ينبغي أن تكون العدالة الإجرائية بعيدة عن وسائل التكنولوجيا الحديثة، بل يجب أن تكون مسايرة لهذا التقدم[٣٤].

فهنا– نقول– قد أحسن المشرع المصري صنعًا باختيار المحاكم الاقتصادية كمقدمة لتنفيذ مشروع وزارة العدل المصري "عدالة مصر الرقمية"[٣٥]، لمعرفة مدى مواءمة التقاضي الإلكتروني لمناخ التقاضي في مصر بكل عناصره: (المتقاضين، المحامين، القضاة وأعوانهم، المرافق، الخدمات اللوجستية الإلكترونية المساندة)، وذلك للحكم على التجربة، إما بطرحها جانبًا، وإما باتخاذ استراتيجية شامل لتعميمها في المحاكم المصرية، إذا نجحت المحاكم الاقتصادية في تحقيق الهدف من التقاضي الإلكتروني، وبالفعل لم يمر وقت وبدأت وزارة العدل في المضي نحو إدخال التقاضي الإلكتروني في محاكم أخرى، فتم ميكنة إجراءات الدعاوى المدنية في عدد من محاكم القاهرة والجيزة وبورسعيد.

ومن ذلك، نصت المادة (١٣) من قانون المحاكم الاقتصادية المعدل رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩م على إنشاء السجل الإلكتروني الموحد للمحاكم الاقتصادية، كما بين قرار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠ أمر تنظيم القيد في السجل الموحد للحاكم

---

(٣٣) د. أمل فوزي أحمد عوض، الإيداع الرقمي وأمن المعلومات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجيية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، ٢٠٢٢م، ص٨.

(٣٤) د. أحمد هندي، الإعلان القضائي بين الواقع والمنطق في التنظيم القانوني لكل من مصر والكويت وفرنسا، دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٩م، ص٤٠٠.

(٣٥) يهدف هذا المشروع إلى رقمنة العدالة في مصر بهدف الارتقاء بالمنظومة القضائية لتحقيق العدالة الناجزة، ولتحقيقها، فقد وضع الوزارة تسعة مشروعات تكنولوجية تشمل ميكنة عملية التقاضي في محاكم الجنح وتجديد الحبس الاحتياطي عن بعد، التقاضي عن بعد في المحاكم المدنية والاقتصادية، الإصدارات المؤمنة لوثائق وزارة العدل، خدمة الأرشيف الإلكتروني، تطبيق الهاتف الذكي، خدمات الشهر العقاري والتوثيق عبر الإنترنت، منظومة السجل العيني، نظام إدارة المحاكم الإلكتروني.

الاقتصادية[٣٦]، عن الجهات والأشخاص المعنية وإجراءات القيد في السجل الموحد للمحاكم الاقتصادية.

وسوف أتناول هذا الفصل من خلال الآتي:

المبحث الأول: إجراءات القيد بالسجل.

المبحث الثاني: إجراءات رفع الدعوى.

المبحث الأول
إجراءات القيد بالسجل

لقد نصت المادة رقم (١٧) من قانون المحاكم الاقتصادية- سابق بيانه- على تعديل قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨م، على أنه مع عدم الإخلال بأحكام أي قانون آخر، يلتزم المخاطبون بأحكام هذا القانون بتحديد عنوان إلكتروني مختار، يتم الإعلان من خلاله، ويُنشأ بالمحاكم الاقتصادية سجل إلكتروني موحد يخصص لقيد العنوان الإلكتروني المختار، ومنه البريد الإلكتروني الخاص بالجهات والأشخاص الآتية:.....".

وتتمثل إجراءات رفع الدعوى إلكترونيًا أمام المحاكم الاقتصادية على النحو التالي:

أولاً: إجراءات التسجيل.

١- يتم إعداد المستندات والأوراق المذكورة، وعلى الأخص بطاقة الرقم القومي للأشخاص الطبيعيين ومندوبي الأشخاص الاعتبارية، شهادة التصديق على التوقيع الإلكتروني الخاص بطالب القيد، ويجب أن تكون الشهادة صادرة من جهة مرخص لها بمنح التوقيع الإلكتروني[٣٧].

٢- يتم رفع المستندات والشهادات على موقع التقاضي الإلكتروني للمحكمة الاقتصادية[٣٨]، وإقرار المستخدم بمسئوليته عن صحة البيانات التي قام بذكرها على موقع المحكمة، وموافقته على الالتزام بالشروط والأحكام المتعلقة بالتسجيل على الموقع الإلكتروني للمحكمة الاقتصادية.

([٣٦]) قرار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠م، منشور في جريدة الوقائع المصرية، العدد ٢٧٩، بتاريخ ١٠ ديسمبر، ٢٠٢٠م.

([٣٧]) انظر المادة ٣ من قرار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠، مرجع سابق.

([٣٨]) قرار وزير العدل رقم ٨٥٤٨ لسنة ٢٠٢٠م، مرجع سابق.

(ISSN: 2537- 0758)

٣- تقديم أصول المستندات والشهادات إلى الموظف المختص بإدارة السجل الإلكتروني بالمحكمة الاقتصادية خلال مدة خمسة عشر يومًا من تقديم الطلب الإلكتروني[٣٩].

٤- يجوز تغيير العنوان الإلكتروني المختار، باتباع ذات الطريق المقرر للقيد أول مرة بالسجل.

٥- بتمام الإجراءات ورفع المستندات والتوقيع على صحة البيانات على الموقع الإلكتروني، والقيام بإرسالها، يعتبر العنوان الإلكتروني المحدد من قبل صاحب الشأن هو العنوان المختار للتقاضي أمام المحاكم الاقتصادية.

ثانيا: التوقيع الإلكتروني.

لكي يتمكن المحامي من رفع الدعوى إلكترونيًا، ينبغي أن يكون لديه توقيع إلكتروني معتمد وساري، وبدونه لن يتمكن المحامي من رفع الدعوى إلكترونيًا.

فبعد القيد في السجل الإلكتروني، وملء بيانات صحيفة الدعوى إلكترونيًا، وذكر الوقائع وطلبات المدعي وأسانيده، ويجري ذلك من خلال المحاكم (الذي له توقيع معتمد) عبر الموقع الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية، وحتى يتمكن من رفع المستندات وصحيفة الدعوى، يجب أن تكون الصحيفة مذيلة بالتوقع الإلكتروني المعتمد للمحامي، فإذا لم يكن لديه توقيع إلكتروني أو لم يتم تجديده أو لم يتمكن من إثبات ملكيته للتوقيع الإلكتروني، فلن يستطيع رفع الملفات، ولن تفتتح الخصومة إلا برفع الصحيفة موقعة بالتوقيع الإلكتروني على الموقع المخصص لقلم كتاب المحكمة الاقتصادية المختصة.

ثالثاً: سداد الرسوم إلكترونياً.

يجوز لصاحب الشأن أن يرفع الدعوى الكترونيًا على موقع قلم الكتاب للمحكمة الاقتصادية المختصة، وتكتب الدعوى الكترونيًا كما في الدعوى العادية، حيث تكتب بيانات المدعي والمدعى عليه، ويكتب موضوع الدعوى والطلبات، والأسانيد القانونية، وبدلاً من تقديم الدعوى إلى قلم الكتاب، يقوم المحامي بالدخول إلى منصة المحكمة الاقتصادية المختصة، ويضغط على خيار رفع دعوى جديدة أو افتتاح دعوى جديدة، ويقوم بملء البيانات المطلوبة، ورفع محتوى العريضة على النموذج الإلكتروني مرفقًا به العنوان الإلكتروني المختار للإعلان عليه، ويذيل العريضة بالتوقيع الإلكتروني المعتمد للمحامي (رافع الدعوى)، وله أن يضيف إلى العريضة أية مرفقات، مثل: المستندات الثبوتية، أو مذكر شارحة، ويتم الضغط على خيار الإرسال، وبعدها يقوم قلم الكتاب

(٣٩) انظر المادة ٤ من قرار وزير العدل- سابق الإشارة إليه.

بتقدير رسوم الدعوى على الموقع، وفقًا لجدول فئات الرسوم على الدعاوى الإلكترونية، المقرر من وزير العدل[٤٠]، فإذا قام المحامي بسداد الرسوم (من هذه الرسوم يجب سداد رسم لا يقل عن مائة جنيه ولا يجاوز ألف جنيه نظير استخدام الخدمة الإلكترونية)، والضرائب والدمغات عن طريق البطاقات الإلكترونية المقبولة على موقع المحكمة الاقتصادية أو عن طريق حوالة مصرفية، فيتم تقييد الدعوى.

يتضح من هذه الإجراءات السابقة، أنه يجب على المحامي أن يرفع صحيفة الدعوى والمستندات والمذكرات وتكون مذيلة بالتوقيع المعتمد، في المكان أو الاختيار المخصص لرفع الدعوى على الموقع الإلكتروني، ثم يسدد الرسوم وباقي المصروفات المطلوبة الكترونيًا، ثم يتم قيد الدعوى.

ويكون قيد الدعوى في إجرائين على النحو التالي:

١- يرسل الموقع بيانات الدعوى إلى المحامي والدائرة المختصة بنظرها، ومكان وتاريخ وساعة الجلسة، كما يتلقى المحامي رقم سري مخصص للدعوى على الموقع الإلكتروني، والذي يسمح بالدخول إلى القاعة الافتراضية للمحكمة على الإنترنت في الوقت والمواعيد المحدد للجسات.

٢- يتم تجهيز نسخة ورقية لكل أوراق الدعوى، وتحفظ في مقر المحكمة المختصة للعمل بها إذا اقتضى الأمر[٤١].

المبحث الثاني
إجراءات رفع الدعوى إلكترونياً

لا شك أن استخدام هذه الوسائل الإلكترونية- السابق الحديث عنها في مجال التقاضي الإلكتروني- سوف يوفر الوقت والجهد والمال للمتقاضين، ومن الطبيعي أن أي شيء جديد عند تطبيقة يكون له مخاوفه وهذا من الأمور الطبيعية[٤٢]. ومن هذه الأمور هو أمر إجراءات رفع الدعوى بطريقة إلكترونية من خلال الشبكة العنكبوتية "الإنترنت".

([٤٠]) انظر المادة (٣/١٤) من قرار وزير العدل- سابق الإشارة إليه.

([٤١]) انظر المادة (١٦) من قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٥، لسنة ٢٠٠٤، سابق الإشارة إليه.

([٤٢]) د. سحر عبدالستار إمام، جائحة كورونا وتداعياتها على المنظومة القضائية، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠م، ص٩٠.

(ISSN: 2537- 0758)

ولتوضيح إجراءات رفع الدعوى إلكترونيًا، نبدأ نعرض أولاً لانعقاد الخصومة، سواء انعقاد الخصومة بالإعلان، أو انعقادها بالحضور على هيئة التحضير المختصة بذلك، داخل المحكمة الاقتصادية، ثم نعرض سير الخصومة، ثم حجز الدعوى للحكم، **وذلك من خلال التقسيم التالي:**

المطلب الأول: انعقاد الخصومة.

المطلب الثاني: سير الخصومة والحكم في الدعوى.

المطلب الأول
انعقاد الخصومة

الخصومة هي الحالة القانونية التي تنشأ منذ رفع الدعوى إلى القضاء، أي إنها مجموعة من الإجراءات التي تبدأ من وقت إيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب، إلى حين صدور الحكم في موضوعها أو انقضائها بغير حكم في الموضوع[٤٣]، فالخصومة تمر بثلاثة مراحل رئيسة، وهي مرحلة افتتاح الخصومة، وتبدأ بالمطالبة القضائية التي يتبعها إعلان المطالبة للخصم، وتقديم طلباتهم إلى المرحلة الختامية للخصومة، وهي صدور الحكم[٤٤]، فإن القاعدة العامة أن الخصومة لا تنعقد إلا بإعلان المدعى عليه[٤٥]، ما لم يحضر بالجلسة المحددة[٤٦]، ويكون انعقاد الخصومة إما عن طريق الإعلان، أو عن طريق الحضور، **واللذان سوف نعرض لهما فيما يلي:**

الفرع الأول: انعقاد الخصومة عن طريق الإعلان.

الفرع الثاني: انعقاد الخصومة عن طريق الحضور.

الفرع الأول
انعقاد الخصومة عن طريق الإعلان

يعلن الخصوم بالطريق المعتاد لإعلان الدعاوى والمنصوص عليه في قانون المرافعات، حيث إن أساس فكرة الإعلان القضائي، هو مبدأ المواجهة، لأنه لا يجوز اتخاذ إجراء ضد شخص دون تمكينه من العلم به، ودون إعطائه الفرصة للدفاع عن

---

(٤٣) د. أحمد هندي، المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢١م، ص٣٠٥.

(٤٤) د. أحمد هندي، المرافعات المدنية والتجارية، المرجع السابق، ص٣٠٦.

(٤٥) الطعن رقم ٢٠٢٥٤ لسنة ٨٩ ق، الصادر بجلسة ٢٠٢١/٥/٢٣، الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

(٤٦) انظر المادة (٣/٦٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية، والتي تنص على أنه: ".. ولا تعتبر الخصومة منعقدة في الدعوى، إلا بإعلان صحيفتها إلى المدعى عليه ما لم يحضر بالجلسة".

نفسه[٤٧]، فيقوم قلم المحضرين في المحكمة بإعلان نسخة من الدعوى تشمل صحيفة افتتاح الدعوى أو الطلبات العارضة أو الإدخال إلى الخصوم، ثم ردها إلى ملف الدعوى الورقي[٤٨].

ويقوم قاضي التحضير بإعلان الخصوم بأي وسيلة مناسبة، سواء عن طريق البريد الإلكتروني أو عن طريق الهاتف أو الرسائل النصية، في الدعاوى المرفوعة بالطريق العادي أو الإلكتروني[٤٩].

وفي هذا الشأن، أكدت محكمة النقض على اعتماد المحررات الإلكترونية بعد توافر الضوابط الفنية وثبوت نسبتها إلى صاحبها مع تحديد مصدرها وتاريخها[٥٠].

ويعلن الخصوم بتاريخ الجلسة قبل موعدها ب ١٥ يومًا عمل على الأقل، ويكون إعلان الدولة على العنوان الإلكتروني المختار الخاص بفرع هيئة قضايا الدولة المختص محليًا، فيما يكون الإعلان الإلكتروني على مكاتب المحامين المقيدين بالسجل الموحد للمحاكم الاقتصادية إذا كان هو المحل المختار للإعلان.

ومن خلال الإعلان للمدعى عليه، يصله رقم سري للدعوى على موقع المحكمة، حتى يتمكن من الاطلاع على الأوراق والمستندات الذي يقدمها المدعي، بما يحقق مبدأ المواجهة أو حق الدفاع بالطريق الافتراضي الإلكتروني، كما يتمكن من معرفة مواعيد

---

(٤٧) د. رمزي سيف، الوسيط في شرح قانون المرافعات، الطبعة الثامنة، دار النهضة العربية، ١٩٦٨م، ص٤٤٤.

(٤٨) تنص المادة ١٦ من تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية على ما يلي: "يُعلن أطراف الدعوى المقامة الكترونيًا الخصوم بصحيفتها وطلباتها العارضة والإدخال على العنوان الإلكتروني المختار، فإذا تعذر ذلك اتبع الطريق المعتاد للإعلان بقانون المرافعات المدنية والتجارية، وفي هذه الحالة يلتزم قلم الكتاب بتسليم الصورة المنسوخة من صحيفة الدعوى أو الطلبات العارضة أو الإدخال في اليوم التالي على الأكثر بعد تذييلها بخاتم شعار الجمهورية إلى قلم المحضرين التابع للمحكمة الاقتصادية المختصة لإعلانها وردها لإيداعها ملف الدعوى الورقي، وفي جميع الأحوال، على قلم الكتاب نسخ صورة المستند أو المحرر الإلكتروني وإيداعه ملف الدعوى الورقي".

(٤٩) تنص المادة ٩ مكرر أ، من تعديلات قانون المحكمة الاقتصادية، على أنه: "يخطر قاضي التحضير الخصوم بالحضور أمام الهيئة بأي وسيلة يراها مناسبة، ومن بينها، البريد الإلكتروني أو الاتصال الهاتفي أو الرسائل النصية...".

(٥٠) الطعن رقم ١٧٦٨٩ لسنة ٨٩ق، الصادر بجلسة ٢٠٢٠/٣/١٠م، الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

(ISSN: 2537- 0758)

الجلسات الافتراضية للدعوى، ومن ثم تقديم ما لديه من دفوع ومستندات للرد على طلبات المدعي.

الفرع الثاني
انعقاد الخصومة عن طريق الحضور

بحضور الأشخاص الواجب إعلانهم في الدعوى في الجلسة المحددة، تنعقد الخصومة، طبقا للمادة (٣/٦٨ من قانون المرافعات)، فهنا نتساءل: هل يجوز أن يكون للحضور الافتراضي في الجلسة المنعقدة إلكترونيًا أثرًا في انعقاد الخصومة؟

في الغالب، أن هذا الفرض يحقق الغاية من هذا الإجراء، وهي–هنا– العلم اليقيني للمدعى عليه بموضوع النزاع والجلسة المحددة لنظره، فإذا بادر وحضر في الجلسة المنعقدة الكترونيًا بدخوله إلى الجلسة في الموعد المحدد، فعندئذٍ يتحقق الهدف من الإجراء، وما يؤكد ذلك أن المادة (٢/٩ من قانون المحاكم الاقتصادية)[٥١]، تردد ذات المعنى الذي ذهب إليه المشرع في قانون المرافعات، ولا يقدم المشرع على هذا النص في النصوص التي تنظم التقاضي الإلكتروني، إلا إذا كان المقصد منه هو الحضور الافتراضي للخصوم، وبذلك، فإننا نصل إلى نتيجة مفادها: أنه إذا حضر المدعى عليه حضورًا افتراضيًا في الجلسة المحددة والمنعقدة الكترونيًا لنظر الدعوى، ولم يبد اعتراضًا على عدم إعلانه أو بطلان إعلانه، وتكلم في موضوع الدعوى، فيعتبر عندئذٍ متنازلاً عن حقه في الإعلان، وبهذا الحضور (الافتراضي) الالكتروني تنعقد الخصومة.

وتنتقل الدعوى إلى المرحلة الثانية، وهي مرحلة المرافعات والتحقيق القضائي بالطريق الإلكتروني أيضًا، وتزامنًا مع ذلك صدر قرار وزير العدل رقم ٨٩٠١ لسنة ٢٠٢١[٥٢]، والذي مفاده أنه يجوز للسادة القضاة عقد جلسات نظر تجديد الحبس الاحتياطي واستئنافه عن بعد باستخدام التقنيات الحديثة، كذلك نص القرار على جواز تسجيل محاضر الجلسات وغيرها عن طريق تحويل الكلام الشفوي إلى محضر مكتوب يوقع عليه كل من رئيس المحكمة وسكرتير الجلسة، فبذلك نجد أن منظومة القضاء تتجه إلى تقنيات التحول الرقمي والاعتماد على الأساليب الحديثة في التحقيقات

---

(٥١) المادة (٩ مكرر أ/٢) تنص على أنه: ".. وتعتبر الخصومة منعقدة في حالة حضور المدعى عليه أو من يمثله قانونًا، فإذا تخلف أحد الخصوم عن تقديم مستند له مسوغ في الأوراق بعد طلبه منها، جاز لقاضي التحضير تغريمه بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه".

(٥٢) صدر القرار بوزارة العدل بتاريخ الاثنين الموافق ٢٠ ديسمبر ٢٠٢١م.

وحضور الجلسات، وكذلك نظر تجديد الحبس والتدوين بالمحاضر الرسمية بعد نجاح تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية المعدل– سابق ذكره.

ومن الجدير بالذكر، أن نشير هنا إلى "هيئة التحضير" بالمحكمة الاقتصادية، والتي يتم عرض النزاع عليها وفقًا لنص المادة ٨ من قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، ويكون الهدف منها التحقق من استيفاء مستندات الدعوى وسماع أوجه الاختلاف والاتفاق بين أطرافها، ثم بعد ذلك عرض الصلح عليهم، تمهيدًا لإحالتهم إلى الدائرة المختصة، وكل ذلك تبسيطًا للإجراءات واختصارًا لأمد التقاضي، والحد من تراكم القضايا أمام المحاكم(٥٣).

ويعتبر نظام تحضير الدعوى من أهم التعديلات التي أوردها القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩م، حيث إن المشرع قصر أحكام المادة الثامنة(٥٤)، على تحديد مسمى هيئة التحضير ونقل اختصاصات وسلطات هيئة التحضير إلى المواد المستحدثة والمضافة إلى القانون، ونظام تحضير الدعوى ليس مستحدث؛ بل هو نظام قديم أعيد من التاريخ(٥٥)، ويعد أحد الأنظمة التي سادت ثم بادت ثم أعيدت مرة أخرى في قانون المحاكم الاقتصادية أسوة بقانون المرافعات الفرنسي(٥٦).

---

(٥٣) الطعن رقم ٨٠٣٦ لسنة ٨٠ ق، الصادر بجلسة ٢٠١١/٣/٢٨ الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

(٥٤) انظر المادة (٨) من قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ تنشأ بكل محكمة اقتصادية هيئة تسمى "هيئة التحضير والوساطة" يشار إليها في هذا القانون بالهيئة، وتتولى التحضير والوساطة ي الدعاوى التي تختص بها هذه المحكمة، وذلك فيما عد الدعاوى الجنائية الدعاى المستأنفة والدعاوى والأوامر المنصوص عليها في المادة (٣) و(٧) من هذا القانون، وكذلك الدعاوى المحالة إليها من المحاكم الأخرى للاختصاص النوعي. وتشكل الهيئة برئاسة.....".

(٥٥) د. خالد أبوالوفا، بطء التقاضي في إطار الخصومة المدنية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٦م، ص٨٠. د. محمد عبدالنبي السيد غانم، المشرع وظاهرة بطء التقاضي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٥م، ص١٢٢. د. عيد القصاص، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، بدون دار نشر، ٢٠١٩م، ص١٢٩.

(٥٦) د. طلعت دويدار، المحاكم الاقتصادية، خطوة أخرى نحو التخصص القضائي، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٩م، ص٨٢. وانظر أيضًا:

H. Motulsky, La reforme du code de procedure civile, par le decret du 13 oct. 1965 et principes directeurs du process, U.C.P., 1,1966.

(ISSN: 2537- 0758)

ويقوم قلم الكتاب بإرسال ملف الدعوى الإلكتروني إلى هيئة التحضير، حيث يتولى قاضي التحضير إجراءات التحضير والوساطة[٥٧]، وله أن يكلف أطراف الدعوى بالحضور الشخصي أمامه أو الاكتفاء بعقد الجلسة عن طريق الفيديو كونفرانس.

ويجوز لمحامي الخصوم، أن يقوم– الكترونيًا– بإيداع المذكرات والمستندات، وإبداء دفاعه، والطلبات، والاطلاع على أوراق الدعوى[٥٨].

المطلب الثاني
سير الخصومة والحكم في الدعوى

يجوز– طبقًا لقانون المحاكم الاقتصادية– مباشرة إجراءات الخصومة أمام المحكمة العادية أو من خلال الجلسات الإلكترونية على موقع المحكمة الاقتصادية على شبكة الإنترنت.

كما يأمر القاضي بحجز الدعوى للحكم ببعض العبارات، مثل: قفل باب المرافعة، أو حجز الدعوى للحكم، أو بتحديد جلسة للنطق بالحكم، بما يفيد أن الدعوى قد أصبحت جاهزة للحكم فيها، بما يعني عدم جواز تقديم أي أوراق أو مذكرات أو القيام بالمرافعة، لأن الدعوى أصبحت محجوزة للحكم فيها، حيث إنه لم يتبق إلا النطق بالحكم فيها، هو شأن المحكمة وعملها، وليس من عمل الخصوم[٥٩]، حيث إنه يتم إخطار الخصوم بهذا القرار على الموطن المختار، سواء كان البريد الإلكتروني أو الهاتف أو العنوان الإلكتروني المختار، بالإضافة إلى أنه يتم وضع قرار بحجز الدعوى للحكم على النافذة المخصصة للدعوى، على موقع المحكمة الاقتصادية، سواء كانت الدعوى إلكترونيًا أو بالطريق التقليدي العادي.

---

(٥٧) انظر: المادة (١٥) من قانون المحاكم الاقتصادية، والتي تنص على أنه: "يرسل قلم الكتاب ملف الدعوى الكترونيًا إلى هيئة التحضير، ويتولى قاضي التحضير مباشرة أعمال التحضير والوساطة المنصوص عليها في هذا القانون، وله في سبيل ذلك تكليف أطراف الدعوى بالمثول أمامه متى رأى حاجة لذلك".

(٥٨) انظر المادة (١٩) من تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية ١٤٦ لسنة ٢٠١٩، حيث تنص على أنه: "يجوز للخصوم إيداع المذكرات وتقديم المستندات وإبداء الدفاع والطلبات والاطلاع على أوراق الدعوى بالطريق الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني المخصص لذلك".

(٥٩) د. أحمد هندي، المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص٥٣٧.

وعندما يتم تحديد جلسة النطق بالحكم، فلا يجوز فتح باب المرافعة من جديد، إلا إذا صرحت المحكمة بذلك، ولأسباب جدية[٦٠]، ويجب تسجيلها في محضر الجلسة[٦١]، حيث إن هذا القرار يعتبر قرار ولائي من قبيل أعمال الإدارة القضائية[٦٢]، والذي يجوز للمحكمة أن ترجع عنه[٦٣].

وسوف أتناول في هذا المطلب سير الخصومة، ثم الحكم في الدعوى، وذلك من خلال التالي:

الفرع الأول: سير الخصومة.

الفرع الثاني: الحكم في الدعوى.

الفرع الأول
سير الخصومة

أتاح قانون الحاكم الاقتصادية للقاضي عقد الجلسات وإلزام الخصوم بالحضور الشخصي أمام المحكمة في موعد الجلسة، وهو ما دل عليه نص المادة (١٥) من قانون المحاكم الاقتصادية، والتي أتاحت لقاضي التحضير إخطار الخصوم بحضورهم لمبنى المحكمة متى رأى ذلك، كما أن المادة (٢٠) من ذات القانون، تجيز للقاضي أن يقرر شطب الدعوى، إذا لم يحضر المدعي جلسات المحاكمة[٦٤]، كما أن قانون المحكمة قد ألزم قلم الكتاب الاحتفاظ بنسخة ورقية من الدعوى المرفوعة الكترونيًا، للعمل بها عند اللزوم– كما سبق القول–، وهو ما يجيز للقاضي في حالة رفع الدعوى الكترونيًا أن يتحول لنظام الجلسات المعتاد، أي تكليف الخصوم بحضور الجلسة في مبنى المحكمة.

كما أقرت تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية، بالحضور الافتراضي لجلسات الحاكمة، حيث إنه يتم استخدام الفيديو كونفرانس لعقد الجلسات، ومباشرة إجراءات

---

(٦٠) الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٨٣ قضائية الصادر بجلسة ٢٠١٧/٥/٢٥م، الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

(٦١) طبقًا لنص المادة (١٧٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

(٦٢) د. أحمد هندي، المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص٥٣٩.

(٦٣) د. نبيل إسماعيل عمر، الحكم القضائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٥م، ص١٨.

(٦٤) وذلك طبقًا لنص المادة (٨٢ مرافعات)، وانظر: الطعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٨١ ق، الصادر بجلسة ٢٠٢١/٢/٢٣، الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

(ISSN: 2537- 0758)

التقاضي عبر النافذة المحددة على موقع المحكمة[٦٥]، كما لقاضي التحضير أن يباشر أعمال التحضير والوساطة إلكترونيًا، وله في سبيل ذلك أن يحدد موعد لحضور الخصوم عبر النافذة الإلكترونية[٦٦].

ويجوز للخصوم إيداع ما لديهم من مستندات ومذكرات وطلبات ودفاع والاطلاع على ما يقدمه الخصم من خلال الموقع الإلكتروني، والرد والتعقيب إلكترونيًا كذلك، ولكل خصم أن يطلب المثول الشخصي للخصم الآخر في مبنى المحكم لسماع أقوال أو تقديم ما تحت يده من مستندات أو سماع شهود أو مناقشة خبير أو استجواب الخصم بشكل مباشر، بعيدًا عن الطريق الإلكتروني.

ثم على قلم الكتاب– بعد انتهاء الجلسة الواقعية أو الافتراضية، سواء كانت جلسة علنية أو سرية، وفي أحوال الحضور والغياب– أن يقوم بنسخ محاضر الجلسات، وما تم تقديمه من مذكرات ومستندات وأقوال شهود وتقارير خبرة فنية.. وغيرها مما يتقدم به الخصوم، وإيداع نسخة ورقية منه في ملف الدعوى الورقية، وحفظها–أيضًا– على النافذة المخصصة للدعوى.

الفرع الثاني
الحكم في الدعوى

يتم النطق بالحكم بعد عملية المداولة أي التشاور وتبادل الرأي بين القضاة، وبعد انتهاء المداولة تكتب مسودة الحكم، ثم النسخة الأصلية للحكم والتي يتم التوقيع عليها، ثم يتم إعلان الحكم للخصوم، وسوف نعرض لذلك من خلال التالي:

أولاً: المداولة.

تكون المداولة بالتشاور وتبادل الرأي بين القضاة– إذا تعددوا– والتفكير في الحكم، وتكوين الرأي، وتعتبر مرحلة المداولة من المراحل الوسط بين قفل باب المرافعة والنطق بالحكم[٦٧]، وتبدأ هيئة المحكمة في تداول أوراق الدعوى، وذلك بعد أن تغلق باب المرافعة، وبعد انتهاء أجل تقديم المستندات والمذكرات وتبادلها بين الخصوم، وابتداء من

([٦٥]) انظر المادة ١٣ من قانون المحاكم الاقتصادية– سابق الإشارة إليها.

([٦٦]) انظر المادة ١٥ من القانون السابق.

([٦٧]) د. وجدي راغب، مبادئ القضاء المدني، دار النهضة العربية، ١٩٨٦م، ص٥٨٧.

هذا التاريخ، يتداول قضاة المحكمة أوراق الدعوى، حتى تاريخ إصدار الحكم، على أن تكون المداولة في جلسات سرية [٦٨] بين القضاة فقط؛ وإلا كان الحكم باطلاً[٦٩].

وأما بالنسبة لطريقة التداول بين هيئة المحكمة، فيجوز أن تجرى بأي وسيلة مباشرة أو افتراضية، حيث يجوز أن تجرى المداولة عن طريق الفيديو كونفرانس، أو عن طريق الهاتف، أو عن طريق التواصل المباشر، سواء داخل غرفة المشورة أو في أي مكان آخر، وفي كل الأحوال، يجب أن تتخذ التدابير اللازمة للحفاظ على سرية المداولة.

ثانياً: مسودة الحكم.

تكتب مسودة الحكم بعد انتهاء المداولة، وقبل النطق بالحكم، وهي ورقة من أوراق المرافعات، وتشتمل على منطوق الحكم وأسبابه وتوقيع القضاة الذي أصدروا هذا الحكم[٧٠]، ويجب أن تكتب بخط أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة، وتكتب بأي قلم ولا يمنع نص المادة (١٧٥) من كتابتها على الكمبيوتر أو على الآلة الكاتبة، فيما عدا الدعاوى المستعجلة، وبعد انتهاء هيئة المحكمة من التداول، يجب إعداد مسودة الحكم، وأن تكون موقعة من رئيس هيئة المحكمة والقضاة، وتودع المسودة في ملف الدعوى، وإلا كان الحكم باطلاً[٧١]. يوجوز للخصوم أن يطلعوا على مسودة الحكم من دون الحصول على صورة منه[٧٢].

ثالثاً: النسخة الأصلية للحكم.

تكتب النسخة الأصلية للحكم على الحاسب الآلي، ويتم التوقيع عليها، حيث إن عدم التوقيع على النسخة الأصلية يؤدي إلى البطلان[٧٣]، وبعد ذلك فيجوز للخصوم الحق في الحصول على نسخة من الحكم، ويكون الحكم حضوريًا إذا حضر المدعى عليه، أي

([٦٨]) انظر المادة (١٦٦) من قانون المرافعات.

([٦٩]) انظر المادة (١٦٧) من قانون المرافعات، وكذلك انظر: الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٧٤ ق، الصادر بجلسة ٢٠١٠/٢/٩م، الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

([٧٠]) د. أحمد هندي، المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص٥٤٧.

([٧١]) طبقًا لنص المادة (١٧٥) من قانون المرافعات.

([٧٢]) طبقًا لنص المادة (١٧٩) من قانون المرافعات.

([٧٣]) طبقًا لنص المادة (١٧٩) من قانون المرافعات.

(ISSN: 2537- 0758)

من جلسات المحاكمة الواقعية أو الافتراضية، أو قدم مذكرات أو مستندات أو طلبات أو قام برفعها على النافذة الإلكترونية للدعوى على موقع المحكمة الاقتصادية[٧٤].

رابعاً: إعلان الحكم.

يتم إعلان الخصوم بالحكم، بأي طريقة أتاحها الخصوم عند رفع الدعوى، وأثناء مباشرة إجراءاتها[٧٥]، فيجوز إعلان الحكم على الموقع الإلكتروني المختار أو عبر الهاتف، أو عبر البريد الإلكتروني[٧٦]، كما يتم كتابة الحكم ونشره على الموقع الإلكتروني للمحكمة الاقتصادية، وبشكل متاح للجميع، بالإضافة إيداع نسخة ورقية من الحكم في الملف الورقي للدعوى، بحيث تكون مستوفية للتوقيعات والأختام الرسمية.

الفصل الثاني

المحكمة الإلكترونية والصعوبات التي تواجه التقاضي الإلكتروني وآثاره

كان من نتاج التطور في الجانبين ظهور ادوات واختراعات وخدمات جديدة في مختلف المجالات حيث نتج أيضاً عن الثورة التقنية العلمية تلك، ظهور نوع جديد من المعاملات تسمى المعاملات الالكترونية تختلف عن المعاملات التقليدية التي نعرفها من حيث البيئة التي تتم فيها هذه المعاملات، لأن من المعروف و الثابت ان القواعد المنظمة لسير الإجراءات هي قواعد منظمة للنظام العام لأنها تنظم أهم مرفق من مرافق الدولة، كما إنها تتعلق بالاختصاص القضائي الذي يعتبر من مظاهر السيادة، لذا فأن الاجراءات المتعلقة بسير عمل القضاء، سواء كانت متعلقة بالتقاضي ام بالإثبات أم بالتنفيذ كما انها تسري على جميع الدعاوي أي كان أطرافها لأنها قواعد تستهدف تحقيق العدالة للجميع بدون تمييز وتطبق بشكل عام سواء كان موضوع الدعوى علاقات وطنية ام دولية، وسواء تعلقت بعلاقات نشأت بمحيط مادي ام افتراضي بمناسبة تعامل الكتروني بفعل استخدام أحد وسائل الاتصال الحديثة ومنها الانترنت.

---

(٧٤) طبقًا للمادة ٢٢ من قانون المحاكم الاقتصادية رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤م، والتي تنص على أنه: "إذا حضر المدعى عليه في أي جلسة أو رفع المستندات والمذكرات إلكترونيًا اعتبر الحكم المنهي للخصومة حضوريًا في مواجهته".

(٧٥) انظر الطعن رقم ٣٧٧٤ لسنة ٨٩ ق، الصادر بجلسة ٢٠٢٠/٦/٢٥م، الموقع الرسمي لمحكمة النقض.

(٧٦) انظر المادة (١٦) من قانون المحاكم الاقتصادية، سابق الإشارة إليه.

وسوف أتناول هذا الفصل من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: المحكمة الإلكترونية.

المبحث الثاني: الصعوبات التي تواجه التقاضي الإلكتروني وآثاره.

المبحث الأول
المحكمة الإلكترونية

لكي يتم تطبيق اجراءات التقاضي الإلكتروني، لا بد من وجود محكمة تعمل بوسائل الكترونية، يباشر من خلالها مجموعة من القضاة نظر الدعاوى والفصل فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية بتلك الوسائل باعتماد تقنيات فائقة في الحداثة لملفات الدعاوى والتي سيتم تدوين الاجراءات القضائية من خلالها، أي بمعنى برمجة الدعوى الالكترونية أو حوسبة الدعوى، لتكتمل منظومة هذا النظام.

لذلك فإن مصطلح "المحكمة الالكترونية" قد يبدو حديثًا نسبياً، باستثناء الولايات المتحدة الامريكية وبعض المراكز، كالمركز القانوني لتكنولوجيا المحاكم الذي جهز قاعة المحكمة (الكورت روم ٢١)، والتي تم زيارتها من قبل عدد كبير من القضاة والمحامين من مختلف الدول وعلقوا قائلين: إن البرامج التي تم استخدامها في هذه القاعة قد وفرت ثلث الوقت الذي يستخدم في إجراء مرافعة تقليدية، وآخرون قالوا: إن نصف الوقت تم توفيره عند استخدام تكنولوجيا قاعات المحاكم[٧٧].

وفي الواقع، فإن الإحصائيات التي تم إجراؤها (مؤخراً) من قبل المركز القضائي الفيدرالي الامريكي، تشير الى أن حوالي ٢٥ في المائة من المحاكم في الولايات المتحدة الامريكية أصبحت تمتلك تكنولوجيا عالية في هذا الصدد، والمسؤول عن التقنية التكنولوجية في قاعة المحكمة هو عضو من هيئة المحكمة، يتم تعيينه من قبل المحكمة لهذا الغرض، وهذا الشخص مسؤول عن الإشراف والصيانة وتشغيل قاعة المحكمة من الناحية التكنولوجية[٧٨].

لذلك فإن التطبيق الفعلي لهذا النمط من المحاكمات بوسائل الكترونية مازال في بداياته الاولى، وخاصةً في بعض الدول العربية ومنها مصر.

([٧٧]) د. نافع بحر سلطان، الاختصاص القضائي الإلكتروني للمحاكم، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد٣، السنة الأولى، ص٧١.

([٧٨]) د. نافع بحر سلطان، المرجع السابق، ص ٧١ وما بعدها.

(ISSN: 2537- 0758)

وسوف أتناول هذا المبحث من خلال الآتي:

المطلب الأول: تعريف المحكمة الإلكترونية وأهميتها.

المطلب الثاني: آليات التقاضي من خلال المحكمة الإلكترونية.

المطلب الأول

تعريف المحكمة الإلكترونية وأهميتها

أولاً: تعريف المحكمة الإلكترونية.

لقد عرف بعض الفقهاء المحكمة الإلكترونية بأنها[٧٩]: عبارة عين حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود (شبكة الربط الدولية ومبنى المحكمة) يعكس الظهور المكاني الالكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وإدارته على الشبكة، تعمل هذه الاجهزة على استقبال الطلبات القضائية ولوائح الدعاوى وتجهيز برامج الملفات الالكترونية وتوفير متجدد للمعلومات حول مستجدات الدعاوى وقرارات الاحكام بما يمثل تواصلاً دائماً مع جمهور المواطنين والمحامين، كما تمكن هذه المحكمة أصحاب العلاقة المتقاضيين ووكلائهم من الترافع وتحضير الشهود وتقديم البيانات والاتصال المباشر مع العاملين في المحكمة، في كل وقت ومن أي مكان، كما توفر المحكمة آليات جديدة ومتطورة لمتابعة الدعاوى والاطلاع على مجريات الجلسات، بل وحتى حضور الجلسات حضوراً الكترونياً– وقرارات الاحكام بكل يسر وسهولة[٨٠].

وعرفها البعض بمناسبة الكلام عن آلية التقاضي الالكتروني بأنها: عبارة عن موقع الكتروني للمحكمة على شبكة الانترنت تعمل بنظام إرسال وقبول المستندات الالكترونية وهو نظام الكتروني خاص يسمح بفتح قنوات اتصال بين المتقاضين والمحكمة من خلال النافذة الالكترونية، حيث يتم قبول مستندات القضية بطريقة الكترونية وسداد الرسوم القضائية وقبولها بوساطة موظف المحكمة المختص عبر النافذة الالكترونية، وهذه النافذة الالكترونية الموجودة بالموقع الالكتروني للمحكمة تؤدي بصفة أساسية ذات الوظائف التي كانت تؤدى في نظام التقاضي التقليدي، مع اختلاف ان المعلومات المخزنة على دعامة ورقية يتم تخزينها على دعائم الكترونية ، وكذلك احلال نظام التصديق الالكتروني في محل الطرق التقليدية في توثيق المستندات[٨١].

---

(٧٩) د. حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، مرجع سابق، ص٥٩.

(٨٠) د. حازم محمد الشرعة، المرجع السابق، ص٦٠.

(٨١) د. خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص٣١.

كذلك عرفها بعض الفقهاء بانها"عبارة عن حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود (شبكة الانترنت ومبني المحكمة)، وتعمل المحكمة من خلال هذا الحيز التقني علي تلقي الطلبات القضائية وصحف الدعاوي من المتقاضي، وتوفير مايستجد من معلومات عن الدعاوي والاحكام لجمهور المتقاضين[٨٢].

كما ورد تعريف آخر للمحكمة الالكترونية بأنه: مصطلح يعني تفعيل تقنية المعلومات بالشكل الامثل، بما يساعد على جودة الخدمات وسرعة انجازها، وتنقسم خدمات المحكمة الالكترونية الى خدمات المواطنين، خدمات القطاع التجاري، خدمات الجهات الحكومية وخدمات موظفي المحكمة بما يحقق سرعة الانجاز للمعاملات والقضايا وتوحيد وتبسيط إجراءات العمل، والمساهمة في أمن المعلومات بحفظها وإتاحة الإطلاع عليها للمصرح لهم اضافة الى ضمان جودة العمل ومواكبة التطور[٨٣].

ثانياً: أهمية المحكمة الالكترونية

إن تطبيق العمل بالمحكمة الالكترونية له أهمية كبيرة جداً وخاصة في ظل العصر الراهن، لاختصار الوقت والجهد وايصال الحق الى صاحبة بأبسط وأسرع الطرق خصوصاً ونحن نعيش في ظل عالم يشهد ثورة علمية تقنية فاقت كل التصورات وخاصة في مجال الاتصالات[٨٤].

ففي كل يوم جديد يظهر لنا اختراع جديد من أجهزة الحاسوب المتطورة وأحدث من الاجهزة التي سبقتها، فعندما يقوم أطراف الدعوى بالاطلاع على الدعاوى الخاصة بهم عبر وسائل الاتصال الحديثة، مثل الانترنت وهم في بيوتهم أو في مكاتبهم، ويقوم القضاة بالاعتماد على أحدث البرامج القانونية التي تحتوي على آلاف النصوص والاجتهادات القضائية بأبسط وأسرع الطرق بعد التمعن بالقضية المعروضة لإصدار حكمه، لذلك تظهر أهمية المحكمة الالكترونية كونها تهدف الى تحقيق العدالة[٨٥].

([٨٢]) د. محمود مختار عبد المغيث، استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير اجراءات التقاضي المدني، دار النهضة العربية، ٢٠١٣، ص ١٧.

([٨٣]) لمزيد من التفاصيل أنظر: د. محمد محمد الألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس، دبي، ٢٠٠٧م، ص١٠.

([٨٤]) د. سيد أحمد محمود، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨م، ص٣٠.

([٨٥]) د. سيد أحمد محمود، المرجع السابق، ص ٣٠ وما بعدها.

(ISSN: 2537- 0758)

المطلب الثاني
آلية التقاضي من خلال المحكمة الالكترونية

يعتبر التقاضي من خلال المحكمة الالكترونية من التنظيمات التقنية المعلوماتية، التي تتيح للمتداعين تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة، وذلك تمهيداً للوصول الى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الالكترونية، والتي تعتبر جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالمتداعين دون حضورهم الشخصي ومباشرة إجراءات التقاضي، كما يتيح هذا النظام شفافية وسرعة في الحصول على المعلومات، و بناءً عليه فتجهيز المحكمة وقاعات المحكمة والأقسام الإدارية والتنفيذية فيها، سيأخذ طابعاً تقنياً يمكن القضاة والخصوم من متابعة دعواهم والحضور وتسجيل الطلبات والاتصال بموظفي وقضاة المحاكم اتصالاً الكترونياً دون حاجة للحضور الشخصي، ويتميز هذا الاتصال بالشفافية والسرعة العالية في الحصول على المعلومات وتنفيذ الاجراءات[٨٦]، **هذا وتتمثل آلية تنظيمها كالتالي:**

١- **الوسائل الالكترونية:** ويقصد بها مجموعة من المعدات الحاسوبية وملحقاتها والبرامج الخاصة لأجهزة الحاسوب بالإضافة الى توفير شبكة الانترنت (شبكة داخلية) يتم ربط جميع الأقسام والوحدات وقاعات المحكمة فيما بينها، بحيث تكون هذه الشبكة الداخلية مقيدة على خط الاتصال الذي يربطها ببعضها، ويمكن لجميع العاملين في المحكمة الاتصال فيما بينهم وتبادل المستندات وملفات الدعاوى دون الحضور الشخصي وإرسال موظف لاستلام أو تسليم الملفات والوثائق والمخاطبات المعمول بها في المحاكم التقليدية.

أما بالنسبة لغرف وقاعات المحاكم، فإن كل قاعة تكون مجهزة بمنظومة ربط داخلية مصغرة تتألف من محور وموزع خطوط على كافة الحواسيب الموجودة داخل كل قاعة ترتبط بحاسبة رئيسية كبيرة الحجم تختص بعرض ما تحتويها الدعوى مع اظهار كافة الاجراءات التي تطرأ عليها ويستطيع الحاضرين مشاهدتها بشكل مباشر[٨٧].

والحواسيب الأخرى الموزعة داخل قاعة المحكمة في الأماكن المخصصة والمفترضة للمدعي أو وكيله وللمدعى عليه أو وكيله، والشاهد في حالة حضورهم الشخصي إلى

([٨٦]) د. حازم الشرعة، مرجع سابق، ص٥٩ وما بعدها.

([٨٧]) د. حازم الشرعة، المرجع السابق، ص٦٠.

Mc Millan, J.J. Douglas Walker and Lawrence P. Webster, A Guide book for electronic court filing, 1998.

قاعة المحكمة، جميعها ترتبط مع حاسوب القاضي الذي يتم بواسطته عرض البرنامج الكامل لملف الدعوى مع تدوين كافة الاجراءات وبالتسجيل المرئي لها، بحيث تعرض هذه الاجراءات على شاشة الحاسوب الرئيسي في القاعة، وكذلك للحاضرين الكترونياً من خارج بناية المحكمة التي تنقل عن طريق كاميرا موجودة داخل قاعة المحكمة تؤدي مهمة تصوير وقائع الجلسات مع تصوير الحاضرين وكل ما تحتويه القاعة ونقل هذه الوقائع للصفحة الرئيسية للموقع الالكتروني على الانترنت بحيث يستطيع كل من ذوي العلاقة في الدعوى أو أي مواطن من الدخول إلى قاعة المحكمة وحضور جلساتها، وهذا ما يسمى بالقضاء التقليدي "علنية المحاكمة"[٨٨].

وأيضاً يمكن عرض محتوى محضر ملف الدعوى الالكترونية على جزئية علنية المحاكمة في الموقع الرئيسي للمحكمة على الانترنت في حالة عدم الحضور الشخصي للأطراف، وذلك بواسطة كاميرا القاعة، ويمكن ربط محتوى شاشة الحاسوب الرئيسية بجزيئة علنية المحكمة مباشرة دون تصوير من الكاميرا، وفي حالة قرر القاضي رؤية الدعوى سراً يتم وقف التصوير الناقل لجزئية الموقع (علنية المحاكمة) وتشغيله بعد ذلك[٨٩].

٢- **السجلات الالكترونية:** من الضروري أن يتم إنشاء سجل الكتروني لكل محكمة الكترونية يحتوي في هذا السجل على قاعدة بيانات لكل دعوى، لذلك يمكن تعريف السجل الالكتروني بأنه عبارة عن قاعدة بيانات على الشبكة الداخلية لكل محكمة يتم من خلالها قيد بيانات الدعوى او اعطائها رقماً معلوماتياً متسلسلاً، بحيث يمكن ان يستخرج من هذا السجل ملف الدعوى الالكترونية الذي هو عبارة عن برنامج حاسوبي يحوي على نوعين من أنواع الحفظ التقني، هما:

النوع الاول: المبرزات (المستندات والوثائق) ولوائح الادعاء والوكالة التي ارسلت من المتداعين على ملفات (pdf) كنوع من أنواع الملفات التي تحفظ التخزين وتمنع تغيير محتواه بسهولة.

والنوع الثاني: هي محاضر الكترونية يتم تدوين كافة إجراءات المحاكمة بداخلها طبقًا لآلية مباشرة التدوين التقني، وبعد اكتمال تصميم ملف الدعوى ترسل عبر الشبكة

---

(٨٨) د. محمد محمد الألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص١٤.

(٨٩) د. خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، مرجع سابق، ص ٣١ وما بعدها.

(ISSN: 2537- 0758)

الداخلية الى مكتب المتابعة لقاضي المعلومات ليتم عرضها في موعد الجلسة المحدد ضمن أُسس وآليات برمجية.

٣- **موقع المحكمة الالكترونية أو الدائرة:** وهو موقع على شبكة الانترنت يعتبر عنواناً الكترونياً للدائرة أو المحكمة يستطيع من خلاله كل صاحب علاقة تنفيذ نوعين من الخدمات:

الأول: هو الحصول على المعلومات بتصفح أوراق الموقع والبحث عن المعلومات، وما تم من إجراءات بخصوص الدعاوى، أو بالاتصال الإلكتروني المباشر مع الموظفين من خلال برنامج "الفيديوكونفرنس" يتم برمجة ما يمكن تسميته "الوسيط الالكتروني القضائي" وهو عبارة عن برنامج اتصالات عالي التقنية، من خلاله يستطيع جمهور المراجعين والمحامين بالاتصال المباشر مع العاملين في هذا النظام والقضاة بالوصول الآلي لمركز الحصول على المعلومة الممثل بالقائم الفعلي على توفيرها والاستفسار عن الاجراءات والتزود بالمعلومات(٩٠).

والثاني: هو إنجاز الاجراءات ومباشرة الدعاوى والدخول في التقاضي دون الحاجة للحضور الشخصي، وأيضاً عن طريق الوسيط القضائي الالكتروني والربط التقني بملفات الدعوى للتدوين(٩١).

المبحث الثاني
الصعوبات التي تواجه التقاضي الإلكتروني وآثاره

معلومً أنه عند استخدام تكنولوجيا الحاسوب والانترنت لتنفيذ إجراءات التقاضي الإلكتروني، من الطبيعي سوف نواجه صعوبات مختلفة في التطبيق، سواءً من الناحية التقنية- وهو عمل المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات باعتبار ان ما يثار من مشاكل عن طريق التكنولوجيا لا يحل أيضاً إلا بواسطة التكنولوجيا- أو من الناحية القانونية وهو من عمل رجال الفقه والقانون(٩٢).

لذا، يجب العمل على إزالة هذه الصعوبات والتفكير في إعداد مشروع قانون موحد يتناول دور الأجهزة الالكترونية في القانونين الموضوعي والإجرائي، حيث إن النصوص

---

(٩٠) د. حازم الشرعة، مرجع سابق، ص٦٢ وما بعدها.

(٩١) د. جاسم محمد عباس الكرعاوي، التقاضي عن بعد، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية القانون، العراق، ٢٠١٤م، ص٨٤.

(٩٢) د. خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، مرجع سابق، ص٢٨٩.

القائمة ليست في معظمها ملائمة للمستجدات الحديثة في التطور التكنولوجي الهائل للأجهزة الالكترونية، وان كان بعضها قد يواكب هذه المستجدات، إلا ان البعض الآخر قد يحتاج إلى تعديلات جذرية، وهناك حالات في ظل غياب النصوص تحتاج إلى وضع تنظيم قانوني لها من خلال استحداث نصوص جديدة تعالجها[٩٣].

من الجدير بالإشارة أن درجة أداء الحاسب الآلي في تنفيذ العمليات المكلف بها تعتمد على كفاءة البرنامج المستخدم وعلى كفاءة الانسان في آن واحد، لذلك ينبغي توافر الأمان التكنولوجي التقني، والأمان القانوني لاعتبار الأجهزة الالكترونية معاونة للقضاء في إقامة العدالة بين الناس لتجاوز الصعوبات التي تتعلق بالقضايا الجنائية والمدنية، لذلك يجب تقسيم هذا المبحث الى مطلبين سنبحث في المطلب الاول الصعوبات التي تواجه التقاضي الإلكتروني، وفي المطلب الثاني نعرض لآثار التقاضي الإلكتروني، **وذلك من خلال التالي:**

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه التقاضي الإلكتروني.

المطلب الثاني: آثار التقاضي الإلكتروني.

المطلب الأول

الصعوبات التي تواجه التقاضي الإلكتروني

أولا: الصعوبات التقنية:

يمكن أن يواجه التقاضي الإلكتروني مجموعة من الصعوبات التقنية، التي تعترض مسيرة تطور اجراءات التقاضي، **والتي يمكن اجمالها في البنود التالية**[٩٤]:

١. ضعف انتشار الإنترنت في المناطق النائية، مما يكون سببا رئيسًا في عدم رفع الدعوى إلكترونيا.
٢. ظهور أعمال القرصنة على أجهزه الحاسوب ومحاولة اختراق المواقع الالكترونية بشبكة الانترنت من قبل المتطفلين أو المخربين.
٣. انتشار الفيروسات على الأجهزة الالكترونية، التي تؤدي إلى تدمير محتويات برامج الحاسوب.
٤. وجود الأمية المعلوماتية، والتفاوت التقني الهائل بين الدول المتقدمة والنامية.

---

(٩٣) د. سيد أحمد محمود، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، مرجع سابق، ص٧٧.

(٩٤) د. سيد أحمد محمود، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، مرجع سابق، ص ٧١.

(ISSN: 2537- 0758)

٥. ضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الالكترونية في الدول النامية، مع شعور هذه الدولة بأن المعاملات الالكترونية خطر يواجه اقتصادياتها.
٦. ضعف الإلمام باللغات الأجنبية إلى جانب ضعف الثقة والامان بشبكة الانترنت، للتأكد من مصداقية نقل المستندات والكتابة والتوقيع الالكتروني عبر الوسائط الالكترونية[٩٥].

ثانيا: الصعوبات القانونية والادارية

ان من أهم الصعوبات التي تعترض مسيرة تطور العملية القضائية من حيث تطبيق اجراءاتها بوسائل التقنية العلمية الحديثة هي القانونية والادارية **والتي أتناولها فيما يلي:**

١. الصعوبات القانونية التي تتمثل في عدم وجود قوانين كافية، سواء قوانين وطنية، أو معاهدات دولية تنظم أحكام التقاضي الإلكتروني، وآلية تطبيق إجراءاته، والأحكام التي يصدرها، وكيفية تنفيذها، وإن كان بعضها يواكب هذه المستجدات؛ إلا أن البعض الآخر يحتاج إلى تدخل تشريعي لتعديلها مع وجود حالات في ظل غياب النصوص تحتاج إلى وضع تنظيم قانوني لها من خلال استحداث نصوص جديدة لمعالجتها.
٢. إن الأمية القانونية لغالبية دول العالم الثالث، تجهل ماهية الوسائل الحديثة وآلية استخدامها، وتخشى اللجوء إلى استخدامها لفض المنازعات، لذا يتطلب عمل برامج توعية وتثقيف قانوني لأفراد المجتمع بخصوص استخدامها[٩٦].
٣. عدم مرونة قضاء بعض الدول تجاه تفسير القواعد القانونية التقليدية لمسايرة مستجدات الحياة العصرية والانماط القانونية الحديثة عبر شبكة الانترنت، وذلك لعدم مواكبة القوانين التقليدية للتطور السريع، لتفعيل نظام المعاملات الالكترونية، والكتابة الالكترونية، واستخدام التوقيع الالكتروني.
٤. ان رفع الدعوى الإلكترونية عن بعد يتطلب ميزانيات ضخمة لإنشاء البنى التحتية بكافة مستلزماتها من أجهزه ومعدات وشبكات، بالإضافة الى ذلك تطوير الموارد

([٩٥]) د. خيري عبدالفتاح، فض المنازعات بالتحكيم الإلكتروني، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢م، ص٢٨.

([٩٦]) د. فاطمة حايطي، د. نبية هبة هروال، نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات القضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢١م، ص٤٩.

البشرية من خلال عملية تدريب وتأهيل موظفي المحكمة، والتي تمثل هذه الحالة إزعاجا كبيرا لهم فيما يخص قدراتهم في التعامل مع هذه التقنية الحديثة[٩٧].

المطلب الثاني
آثار التقاضي الإلكتروني

إن الآثار التي تنتج من خلال تطبيق نظام اجراءات التقاضي الإلكتروني عن بعد يمكن إجمالها فيما يلي[٩٨]:

١. اختفاء استخدام المستندات الورقية وإحلال المحررات الالكترونية بدلاً منها، وسهولة تبادل المذكرات والمستندات الكترونيا عبر شبكة الانترنت والتي تساهم في سرعة إنجاز إجراءات التقاضي.
٢. تصنيف الدعاوى بما يسهل تداولها وحفظها بشكل آلي، وانخفاض مساحات تخزينها في المحاكم، مما ينعكس بشكل إيجابي على عدم فقدان بعض الملفات أو حفظها بشكل عشوائي، مما يترتب على ذلك من رفع للكفاءة الادارية والقضائية للمحاكم[٩٩].
٣. رفع مستوى الدقة والكفاءة الأمنية للحفاظ على المحررات الالكترونية بكافة أنواعها، مثل: عريضة الدعوى، والسجلات، ومحاضر الجلسات، وكافة الاوراق المتعلقة بالدعوى، وذلك لأهميتها في اثبات الحقوق[١٠٠].
٤. اختزال جهود القضاة الذي يهدر الكثير منه في تهدئة الخصوم، وتقليل ما يبذل منهم في إفهامهم بطلبات واجراءات المحكمة، خصوصا اذا كان منهم من يباشر دعواه بنفسه دون محامٍ.
٥. تفادي الجزاءات الإدارية التي توقع على المتقاضي أو معاوني المحكمة في تأخير وصول المستندات أو إرسالها إلى المحكمة[١٠١].

---

(٩٧) د. سيد أحمد محمود، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، مرجع سابق، ص٧٣.

(٩٨) د. عصام الترساوي، مرجع سابق، ص١٠٥ وما بعدها.

(99) www.afaaqlaws.net/views/View/News.aspz?nwsid=176.

(١٠٠) د. زين بوخلوط، آلية المحاكمة عن بعد ومبادئ المحاكمة العادلة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، ديسمبر، ٢٠٢١م

د. عادل يحيا، التحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد، دراسة تحليلية تأصيلية لتقنية الفيديو كونفرانس، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦م، ص٦٥.

(ISSN: 2537- 0758)

٦. تخفيف المصادمات بين الخصوم، خاصة في القضايا المالية الكبرى والقضايا الأسرية.
٧. توثيق الدعاوى والدفوع والطلبات، دون التدخل من كاتب الضبط في صياغة مضمون تلك المذكرات، وذلك بالاختزال أو الحذف أو التعديل مما يكون له الأثر الفاعل في دقة تصور القضية، والوصول لحكم بعد أن يظهر لهم أن الحكم في غير صالحهم(١٠٢).
٨. قطع الطريق على افتعال الأعذار لكسب الوقت من الخصم المماطل نحو مطالعة المذكرات المرسلة وتبادلها في ذلك الوقت.
٩. فحص القضايا بسهولة ويسر عبر الاتصال بملف القضية عن بعد، وتمكين ادارات التفتيش ومحاكم الاستئناف والتمييز من الدخول إلى ملف القضية الالكترونية دون أعباء مالية ولا مخاطبات بريدية، دون حاجة إلى تأجيل الدعوى بما يضر بمصالح أطراف الدعوى.
١٠. تجاوز عيوب الخط اليدوي على المستندات الورقية وصعوبة قراءتها ولا سيما من جانب الكتبة وأمناء السر، وغالبا ما يكون تعيينهم من المؤهلات المتوسطة والكثير منهم لا يجيدون الكتابة بشكل مناسب.
١١. اطمئنان الخصوم الى أن ما قرره الخصم أو شهد به تم تدوينه بالمحرر الالكتروني بمحضر الجلسة، وتم الاطلاع عليه.
١٢. يسهل على القاضي بحث كافة الطلبات والدفوع القانونية ليتسنى له الرد عليها دون عناء في فك طلاسم محضر الجلسة الورقي(١٠٣).
١٣. تمكين الحصول على المعلومات بتصفح ملف الدعوى الكترونيا، والبحث عن المعلومات والاطلاع على ماتم من إجراءات بخصوص الدعاوى، أو بالاتصال الالكتروني المباشر مع الموظفين(١٠٤).
١٤. تقليل مصاريف الانتقال، لأن نقل المعلومات إلكترونيا أقل كلفة من استخدام طرق النقل التقليدية كالبريد العادي(١٠٥).

---

(١٠١) د. عصام الترساوي، المرجع السابق، ص ١٠٦.
(١٠٢) د. لورانس محمد عبيدات، إثبات المحرر الإلكتروني، مرجع سابق، ص ٣٩.
(١٠٣) د. يوسف سيد سيد عواض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٢م، ص٩٣.
(104) www.mjustice.dz/ar.
(105) www.legifrance.gov.fr.

١٥.ان التبادل الالكتروني للبيانات يسهل الوصول إلى المعلومات لأنها تكون مسجلة على دعامات الكترونية.
١٦.تقليل نسبة الخطأ واللبس والغموض في المعاملات[١٠٦].
١٧.ان الخصوصية والأمان في الاتصالات التي تتم عن طريق تبادل البيانات إلكترونيا تتفوق على تلك المتوفرة في وسائل الاتصال العادية، بحيث يصعب على أي شخص غير مصرح له استخدام ذلك النظام[١٠٧].
١٨.توفير الوقت لان هذا النظام يتيح نقل رسائل البيانات والمعلومات بطريقة أسرع مما كان عليه سابقًا[١٠٨].

يتبين من مجمل الاثار لنظام التقاضي عن بعد بأنه يهدف الى حل كثير من الاشكاليات الادارية، من خلال ضغطة واحدة على الحاسوب، و وبواءطة الانترنت يمكن للمحامي او المتقاضي رفع المئات من الدعاوى أمام محاكم مختلفة، دون أن يغادر مكتبه، وبضغطة واحدة يستطيع أن يرفق جميع المستندات المتعلقة بالدعوى، وبضغطة واحدة سيجد أمامه العديد من صيغ الدعاوى المختلفة التي يختار منها ما يتصل بقضيته[١٠٩].

وهذا يعني بأن المحامي او المتقاضي عندما يريد ان يرفع دعوى أمام أي محكمة، ابتدائية أو استئناف أو تمييز، فبإمكانه الدخول على الويب الموجود على الموقع الخاص بالمحكمة، والضغط بواسطة (الماوس) على عدة ايكونات، فيرفع الدعوى دون مغادرة مكتبه، كما وان نظام قبول وارسال المستندات الالكترونية[١١٠]، حيث يتم تحويل المستندات القانونية وتحصيل الرسوم القضائية واعتماد وتوثيق المستندات بواسطة موظف المحكمة المختص الذي يقوم بتوثيقها إلكترونيا، وإرسال رسالة بريد إلكتروني إلى المحامي أو المتقاضي بتأكيد قبول مستنداته[١١١].

([١٠٦]) د. ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢١م.
([١٠٧]) د. سيد أحمد محمود، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، مرجع سابق، ص ٧٩.
([١٠٨]) د. سيد أحمد محمود، المرجع السابق، ص٧٩ وما بعدها.
([١٠٩]) د. محمد عصام الترساوي، مرجع سابق، ص ١٠٨.
([١١٠]) د. عبدالغني بن عبود، د. هاجر بضياف، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحد التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠٢١.
([١١١]) د. خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سابق، ص٣٤.

(ISSN: 2537- 0758)

الخاتمـة

لقد حاولت من خلال هذه الدراسة أن أبرز أهمية التقاضي الإلكتروني كأداة تكنولوجية حديثة تضمن الثقة والمصداقية للأحكام الصادرة عنه وتساهم في تحقيق العدالة الناجزة، وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات، **والتي سوف أوردها على النحو التالي:**

أولاً: نتائج الدراسة.

١- يتميز التقاضي الإلكتروني بالعديد من الخصائص، والتي من أهمها: أحلال الوثائق الإلكترونية ومغادرة الوثائق الورقية (التقليدية)، ويتم إرسال المستندات والعراض والوثائق عبر شبكة الاتصال، واستخدام الوسيط الإلكتروني الذي يقوم بتنفيذ إجراءات التقاضي الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، وسرعة تنفيذ إجراءات التقاضي، وحلول وسائل الدفع الإلكتروني محل الدفع النقدي العادي، وإثبات إجراءات التقاضي الإلكتروني عبر المستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، كل ذلك يسهل اجراءات التقاضي ويحقق العدالة الناجزة.

٢- إن إقامة الدعوى إلكترونيًا مرورًا بإجراءات التقاضي الأخرى وإصدار القرارات ومراجعة طرق الطعن وحفظ الدعاوى، لا تتعارض مع جوهر القانون، بل سيتوافق معه، ويحقق غاية القضاء، وهو القضاء العادل العاجل.

٣- كما تبين لنا إمكانية تطبيق نظام المحكمة الإلكترونية، وخصوصًا المرافعة الإلكترونية، باستخدام الوسائل الحديثة للاتصال، بتطبيق برامج الاتصال الحديثة كتقنية الـ (فيديو كونفرانس) التي أصبح بالإمكان من خلالها الاتصال التفاعلي المباشر بين الخصوم والشهود والقضاة، دون انتقالهم الشخصي.

٤- كما أثبتت الدراسة أن نظام التقاضي الإلكتروني يتميز بمبدأ الشفافية في التعامل واتخاذ الإجراءات من خلال الوسائل الإلكترونية، بحيث يقيد الخصوم ومعاوني القضاء، ويقلل من إمكانية التلاعب أو إهدار حقوق الخصوم، بتطبيق شفافية

المواجهة، لأن اعتماد المحاكم على أجهزة الحاسوب في إدارة الجلسات وتدوين محاضر الجلسات يكون بشكل فوري في أثناء انعقاد الجلسة، الأمر الذي يؤدي إلى منع التلاعب في طلبات ودفوع الخصوم، ويحد من عملية تزوير محاضر الجلسات، ويحفظ حق الخصوم بالطعن في الأحكام، لسهولة الرجوع إلى ما تم تدوينه أثناء جلسات المحكمة وتقديمه للجهات المعنية لتنفيذ ما قررته المحكمة في هذا الشأن.

٥- إن وجود نظام رفع الدعوى الكترونيًا، ومحكمة مميكنة تعمل على تطبيق إجراءات التقاضي، يعد مواكبةً للتطورات التي تحدث على المستوى الدولي والعربي.

ثانياً: توصيات الدراسة.

يوصي الباحث بما يلي:

١- يوصي الباحث بضرورة التنظيم التشريعي للتقاضي الإلكتروني في المراحل المختلفة للخصومة القضائية الإلكترونية عبر الإنترنت من خلال تأمين الجوانب التقنية لممارسة هذا النمط الحديث من التقاضي عن طريق تكاثف الجهود العلمية والأكاديمية بين المختصين في المجال القانوني والقضائي والتقني.

٢- يوصي الباحث بضرورة تفعيل البريد الإلكتروني لكل مواطن بربط استخراج الرقم القومي بالبريد الإلكتروني لسهولة تفعيل نظام الإعلان الإلكتروني بالمحاكم العادية.

٣- يوصي الباحث بضرورة تقديم برامج تدريبية مؤهلة للقضاة، حتى يتمكنوا من استعمال وسائل معلوماتية، وأن يكون اجتيازهم للبرامج التدريبية من مسوغات تعيينهم.

٤- دراسة التجارب السابقة للدول التي طبقت نظام التقاضي الإلكتروني، ونأخذ بما انتجته هذه الدول من تطبيقها لهذا النظام بطريقة تدريجية وعلمية مع توفير عوامل الأمان الفنية والقانونية، وهذا مع مراعاة تعظيم الإيجابيات والأخذ بها، ونبذ السلبيات وتجنبها.

والله ولي التوفيق

(ISSN: 2537- 0758)

قائمة المراجع

أولاً: المراجع اللغوية.

١. قاموس المعاني الجامع، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: wwww.almaany.com

ثانياً: المراجع القانونية العامة.

٢. د. أحمد هندي، الإعلان القضائي بين الواقع والمنطق في التنظيم القانوني لكل من مصر والكويت وفرنسا، دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٩م

٣. د. أحمد هندي، المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٢١م

٤. د. أمل فوزي أحمد عوض، الإيداع الرقمي وأمن المعلومات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتجيية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، ٢٠٢٢م

٥. د. رمزي سيف، الوسيط في شرح قانون المرافعات، الطبعة الثامنة، دار النهضة العربية، ١٩٦٨م

٦. د. سحر عبدالستار إمام، جائحة كورونا وتداعياتها على المنظومة القضائية، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠م

٧. د. طلعت دويدار، المحاكم الاقتصادية، خطوة أخرى نحو التخصص القضائي، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٩م

٨. د. عيد القصاص، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، بدون دار نشر، ٢٠١٩م

٩. د. فاروق محمد صادق الأعرجي، المحكمة الجنائية الأولية نشأتها وطبيعتها ونظامها الأساسي، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٢م

١٠. د. فهد زهران، جرائم الدعارة على الإنترنت، دار زهران، عمان، ٢٠٠٣م

١١. د. لورانس محمد عبيدات، إثبات المحرر الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م

١٢. د. محمود الكيلاني، قواعد الإثبات وأحكام التنفيذ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م

١٣. د. نبيل إسماعيل عمر، الحكم القضائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٥م

١٤. د. وجدي راغب، مبادئ القضاء المدني، دار النهضة العربية، ١٩٨٦م

ثالثاً: المراجع القانونية المتخصصة.

١٥. د. أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٤م
١٦. د. حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية، دار الثقافة والتوزيع، عمان، ٢٠١٠م
١٧. د. حسينة شرون، د. عتيقة معاوي، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مداخلة بمناسبة ملتقى وطني حول التقاضي الإلكتروني، المسيلة، سنة ٢٠١٩م
١٨. د. خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٨م
١٩. د. خالد ممدوح إبراهيم، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨م
٢٠. د. خيري عبدالفتاح، فض المنازعات بالتحكيم الإلكتروني، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢م
٢١. د. سيد أحمد محمود، دور الحاسب الإلكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨م
٢٢. د. عادل يحيا، التحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد، دراسة تحليلية تأصيلية لتقنية الفيديو كونفرانس، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦م
٢٣. د. عبدالرسول عبدالرضا الأسدي، تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، بحث منشور في المكتبة القانونية لكلية القانون، جامعة بابل، عام ٢٠١٣م
٢٤. د. محمد الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣م
٢٥. د. محمد محمد الألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس، دبي، ٢٠٠٧م
٢٦. د. محمود مختار عبد المغيث، استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير اجراءات التقاضي المدني، دار النهضة العربية، ٢٠١٣.

(ISSN: 2537- 0758)

رابعاً: الرسائل العلمية.

٢٧. د. جاسم محمد عباس الكرعاوي، التقاضي عن بعد، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية القانون، العراق، ٢٠١٤م

٢٨. د. خالد أبوالوفا، بطء التقاضي في إطار الخصومة المدنية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٦م

٢٩. د. خشاب بدرة، التقاضي الإلكتروني، خشاب بدرة، رسالة ماجستير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية ٢٠٢١، ٢٠٢٢م.

٣٠. د. محمد عبدالنبي السيد غانم، المشرع وظاهرة بطء التقاضي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٥م

٣١. د. يوسف سيد سيد عواض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٢م

خامساً: المقالات والبحوث العلمية.

٣٢. د. أحمد محمد عصام، أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الإلكتروني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ٢٠٢١م

٣٣. د. أخلف سامية، التقاضي الإلكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر ٢٠٢١م

٣٤. د. أسماء مهدي، د. إلهام فاضل، تفعيل آلية التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر، ٢٠٢١م.

٣٥. د. ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢١م.

٣٦. د. رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد ٢٥، ٢٠١٩م

٣٧. د. زين بوخلوط، آلية المحاكمة عن بعد ومبادئ المحاكمة العادلة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، ديسمبر، ٢٠٢١م

٣٨. د. صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية، المفهوم والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، دمشق، ٢٠١٢م
٣٩. د. عبدالغني بن عبود، د. هاجر بضياف، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحد التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠٢١.
٤٠. د. عصمت عبدالمجيد بكر، مجلة التشريع والقضاء، العدد ٢، حزيران، ٢٠١٣م، دار الكتب والوثائق ببغداد
٤١. د. فاطمة حايطي، د. نبية هبة هروال، نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات القضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢١م
٤٢. د. ليلى عصماني، نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة الفكر، العدد ١٣، فبراير ٢٠١٦م
٤٣. د. نافع بحر سلطان، الاختصاص القضائي الإلكتروني للمحاكم، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد٣، السنة الأولى
٤٤. د. نصيف جاسم محمد القرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للدراسات القانونية والسياسية، جامعة بابل، العراق، بدون تاريخ نشر.
٤٥. د. هادي الكعبي، د. نصيف الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٨، العدد الأولن العراق، جامعة بابل، ٢٠١٦

سادساً: المراجع الأجنبية:

46. German, P., Lectronic litigation systems- a comparison of security issues between web- based litigation and traditional paper based methods. Elaw Journal Murdoch university, nol 13, no.2, Australia, 2006
47. H. Motulsky, La reforme du code de procedure civile, par le decret du 13 oct. 1965 et principes directeurs du process, U.C.P., 1,1966.

(ISSN: 2537- 0758)

48. J. Broad, Rising use of computer, Network raises issues of security and law N.Y. Times aug 26, 1983,
49. Mc Millan, J.J. Douglas Walker and Lawrence P. Webster, A Guide book for electronic court filing, 1998.
50. Ncyiyna, Dan J. Open access: Barriers and opportunities for lower income countries international seminar on ppen access for developing countries, Salvador bahia, 2015.

سابعاً: الإنترنت:

51. www.afaaqlaws.net/views/View/News.aspz?nwsid=176
52. wwww.almaany.com
53. www.eleqt.com
54. www.legifrance.gov.fr.
55. www.mjustice.dz/ar.